



50 سنة من التنمية البشرية
و
آفاق سنة 2025

الفصل السادس

بعد خمسين سنة، المستقبل بثقة

بعد خمسين سنة، المستقبل بثقة

الآن، وبعد وصف وتقويم التطور الذي عرفه المغرب خلال نصف قرن المنصرم، يجدر القيام بوقفة على واقع مغرب 2005، وذلك بهدف تحديد الوضعية الراهنة، وإبراز أهمية المكتسبات المحرزة، وكذا من أجل قياس مظاهر العجز التي تم تسجيلها. ومن ثم، فإن الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات والمكتسبات وأوجه القصور والعجز لمن شأنه أن يمكن من رصد الواقع بتجرد وموضوعية.

وسواء تعلق الأمر بالمستوى المجتمعي، الاجتماعي، الثقافي والبشري، أو بمستوى المؤسسات، الحكامة والسياسة العمومية؛ أو تعلق الأمر كذلك بالمنجزات في مجال البنيات التحتية والتجهيز في البلاد، أو بأوجه العجز المتعددة؛ عبر كل ذلك، ينبغي الإحاطة بجميع مظاهر التغيير والتقدم والتقهقر التي عرفها المغرب على امتداد هذه الفترة، وذلك حتى يتأتى رسم صورة المغرب الحالي؛ وهي صورة لبلد يتحرك، ويطمح بكل قواه وإمكاناته للسير قدما إلى الأمام، لكنه يواجه مظاهر موضوعية ومتعددة لمقاومة التغيير. في هذا الفصل الأخير من التقرير، سيتم تناول الوضع الحالي، وكذا المكتسبات وأوجه العجز ("بؤر المستقبل")، والإمكانات التي يتوافر عليها المغرب، والفرص الحقيقية المتاحة له، اليوم، من أجل السير قدما وبثقة نحو مستقبل أفضل، في أفق سنة 2025.

1. مغرب 2005، أو مغرب كل الانتقالات

بعد مضي نصف قرن من الاستقلال، تشهد البلاد تحولات متعددة في المجالات الديمقراطية والمؤسسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على خلفية تحول ديموغرافي ينسم بوتيرة وشكل خاصين، إلى درجة أن هذا الجانب قد يحدد أغلب السياسات العمومية في الفترة المقبلة.

1.1. انتقال ديمقراطي في طور الاكتمال

دمقرطة تتحوّل نحو منا لا يقبل التراجع

لقد أضحت السير الحديث للبلاد نحو الديمقراطية وإرساء قواعد دولة الحق والقانون، ونحو التحديث، سيرورة تسيير وتيرتها بشكل متسارع، منذ نهاية التسعينات، غير قابلة للرجعة، وتحظى بضمانة أعلى مستويات الدولة. هذا الانتقال الديمقراطي تشهد عليه سلسلة مترابطة من الإصلاحات الكبرى، التي تهدف إلى تعميق المسار الديمقراطي وتسريع وتيرته، وتأكيد أولوية القانون وسلطته. ويمكن تلمس أوجه التقدم المؤسسي والسياسي في ما تحقق من التراكمات الهادئة، رغم الصعوبات التي تطبع أي تحول سياسي. وهو تحول يتجلى في، الوقت نفسه، على مستوى الممارسة السياسية وعلى مستوى التشريع والمكتسبات التشريعية، وفي القيم التي تحكم اشتغال المؤسسات والعلاقات بين الفاعلين.

فعلى مستوى الممارسة السياسية، تتواصل دمقرطة البلاد، في إطار تشكل سياسي وازن، بعد أن قطع مع فترات الريبة والحذر وانعدام التفاهم. هذا التطور تجسده لحظتان قويتان من الأهمية بمكان: تجربة التناوب السياسي، وانتهاء العمل الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي.

لقد شكلت تجربة التناوب السياسي منعطفا حاسما في التاريخ السياسي الحديث للبلاد، وأنهت مسارا طويلا من المد والجزر، وفتحت أفقا جديدا للممارسة السياسية؛ فأفقت تمت مشاركة المعارضة السابقة، بما فيها المعارضة اليسارية، في إدارة دفة الحكم، بكثير من المرونة ودون كبير عناء. وهكذا أصبحت القوى السياسية في المغرب تعترف، اليوم، ببعضها البعض، وتسير جنبا إلى جنب، وتعمل بشكل جماعي، وتحدد بهدوء ورزانة قواعد اللعبة المشتركة. إلا أنه يتعين عدم الاستهانة بكل الصعوبات التي لم يتم التغلب عليها بعد، وذلك حتى يتأتى تحقيق التطبيع النهائي للحياة السياسية.

أما اللحظة الثانية، فتتعلق بمسار الاعتراف بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعويض ضحاياها. والجدير بالتنكير أن إرادة طي صفحة الماضي قد تم التعبير عنها فور إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سنة 1992. إلا أن إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، من حيث كونها مبادرة سياسة تم إطلاقها من قبل جلالة الملك محمد السادس، هو الذي يجسد الإرادة الرامية إلى إحداث قطيعة لا رجعة فيها مع العنف السياسي، الذي ساد في الماضي، ووضع الأسس الضرورية لهذه القطيعة، التي لا رجعة فيها.

إصلاحات حاسمة

على الصعيد التشريعي والمؤسسي، تم الشروع في العديد من عمليات الإصلاح، شملت عدة ميادين، منها: قانون الصحافة، قانون الحريات العامة، ملائمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ووضعية المرأة وحماية الطفولة وحقوق الطفل. كما تم اعتماد ميثاق جماعي جديد سنة 2002، يكرس وحدة المدينة، ويعزز استقلالية الجماعات، ويحدد بدقة وضعية المؤسسات المنتخبة واختصاصاتها وصلاحيات رئيس المجلس الجماعي. كما أن هذا الميثاق يخفف

من وطأة الوصاية، ويعزز عمليات المراقبة الخارجية للتدبير المالي. وضمن نفس المنظور، شملت الإصلاحات تنظيم العلاقات داخل سوق الشغل، بفضل اعتماد مدونة جديدة للشغل.

تميزت مرحلة الانتقال السياسي بإطلاق أربعة إصلاحات حاسمة؛ يتعلق الأمر بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، (سنة 2003)، وإعادة تنظيم الحقل الديني (2004)، وإصلاح المجال السمعي البصري (2001 و 2003)، والمصادقة على قانون الأحزاب (2005). وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في مواطن مختلفة من هذا التقرير، فقد شكلت مراجعة قانون الأسرة (المدونة) بمنظور متوازن لمؤسسة الأسرة، إحدى أهم العمليات السياسية والاجتماعية في السنوات الخمس الأخيرة. وبغض النظر عن مضمون قانون الأسرة، الذي يشكل تقدما حاسما في هذا المجال، فإن سيرورة إعداده (لجنة تمثيلية مختصة) والمصادقة عليه (إخضاع الجانب المدني لمسطرة القضاء العادي) قد أسست لمقاربة فعالة في مجال بناء التوافق حول الملفات الكبرى للبلاد.

يشهد الحقل الديني أيضا تغييرات عميقة، من خلال إحداث المجلس الأعلى للعلماء، الذي يرأسه عاهل البلاد أمير المؤمنين، ومن خلال إعادة تنظيم المجالس الجهوية للعلماء، التي هي مدعوة للاضطلاع بدور أكثر دينامية، وفي مجال الأمن الروحي ومكافحة كل أشكال التطرف.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الاتصال السمعي البصري، وضع القانون المصادق عليه في سنة 2004 نهاية لاحتكار الدولة في هذا الميدان، وأعطى الانطلاقة لتحديد قواعد جديدة للعبة ولتنظيم تنوع المتدخلين فيه وتحديد مسؤوليتهم. ومن جهة أخرى، ينتظر أن تضطلع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، التي أحدثت سنة 2003، باختصاصها في تنظيم المشهد السمعي البصري الوطني والاستعمال المنصف لوسائل الإعلام، بل إنها مدعوة، على الخصوص إلى أن تكون بمثابة أداة لعقلنة الممارسة السياسية في مجموعها.

يتعلق آخر أورش الإصلاح الأربعة المذكورة بالمصادقة على قانون الأحزاب السياسية، الذي يفتح اليوم آفاقا جديدة للعمل السياسي، ويهدف، هذا القانون، إلى عقلنة مشهد حزبي يطبعه التشتت في الوقت الراهن، وإلى تقوية ثقة المواطنين في العمل السياسي. كما يترجم قناعة مفادها أنه ترجع للأحزاب السياسية مهمة إرساء الممارسة السياسية العادية المأمولة، من خلال ممارسة ديمقراطية شفافة ومبدئية. وهذا القانون، يقصي بوضوح، إمكانية تكوين أحزاب على أسس جهوية، أو إثنية أو دينية، كما يرسي القواعد القمينة بتعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. فمن خلال هذا القانون الجديد، ومع اعتماد التوجه القاضي بتوفير تمويل عمومي للقوى السياسية ذات التمثيلية، يتوقع أن تبرز أقطاب سياسية قادرة على إنعاش وتنشيط الحوار العمومي، وإذكاء روح جديدة في الحياة السياسية والمؤسساتية للبلاد.

تجديد الخطاب السياسي

يسري الانتقال أيضا على صعيد القيم والخطاب؛ فقد عرف الخطاب السياسي تجديدا مطبوعا بالمزيد من الصراحة والابتعاد عن التشنج. وهكذا، فالمفاهيم المتداولة في الخطاب الرسمي وفي خطاب الفاعلين الحزبيين والجمعويين، تنطلق كلها من مرجعية مبدئية حديثة، وتفصح عن دينامية فكرية، تعكس الانتقال السياسي والمؤسساتي (المفهوم الجديد للسلطة، المواطنة، القرب، الشفافية، تخليق الحياة العامة، الإدماج، التضامن...).

2.1 انتقالات مجتمعية واقتصادية ترسم معالم مغرب جديد

يمكن تجسيد الديناميات العميقة التي يشهدها المغرب في ثلاثة مجالات أساسية للانتقال: الديموغرافيا والمجتمع؛ الاقتصاد الوطني؛ التشغيل والتنمية البشرية

الانتقال الديموغرافي وتحولات المجتمع والقيم

إن التغييرات العميقة للسكان والمجتمع في المغرب حظيت بمعالجة مستفيضة في الفصول السابقة. ومما يتعين التأكيد عليه بصفة خاصة، هو أن المجتمع يشهد تحولات عميقة تطل نظام القيم، التي أصبح يطبعها تساكُن مرجعيات متعددة، وتراتبية اجتماعية، وأشكال تطور الخلية الأسرية ومظاهر التضامن، ووضعية المرأة وأشكال التعبير الاجتماعي.

يمر الانتقال الديموغرافي ببلادنا، اليوم، بمرحلته الثالثة. وتتسم بنية أعمار الساكنة في هذه المرحلة بازدياد مطرد لشريحة الأشخاص النشيطين وشريحة المسنين. يكرس هذا الانتقال تراجع علاقة التبعية (نسبة الأشخاص النشيطين مقارنة بغير النشيطين)، التي يمكن أن تشكل "نافذة ديموغرافية" للتنمية وخلق الثروات، لكنها تبعية تفرص، في الوقت ذاته، معطى جديدا على مستوى سوق الشغل. إلا أن الوضع الراهن لهذا الانتقال الديموغرافي، الذي قد يمتد، على الأقل، حتى سنة 2015، ينطبع في الواقع بضغط على سوق الشغل، في انتظار جني باقي الثمار المنتظرة من تلك النافذة الديموغرافية. ففي غضون السنوات الخمس الماضية، انضاف مليونان ونصف المليون من الأشخاص إلى شريحة السكان البالغين سن العمل. ومن المنتظر أن تتزايد هذه الوثيرة، مستقبلا، في وقت يظل فيه النمو الاقتصادي فاترا.

يجري انتقالان آخران بموازاة مع الانتقال الديموغرافي وهما التمدين والانتقال الوبائي، باعتبارهما تغييرين يؤثران بقوة على التنمية البشرية.

إن هدف الاندماج في الاقتصاد العالمي هو الذي يحدد اتجاه الانتقال الجاري في الاقتصاد المغربي. تتمثل المعالم المميزة لدينامية الانفتاح، التي تم تسريعها في الثمانينيات، في المراحل المتلاحقة للإصلاحات الداخلية وتحرير المبادلات، في إطار العديد من الاتفاقيات التي وقع عليها المغرب: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، اتفاقيات التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، تونس ومصر. ويطمح المغرب، من خلال هذا الانفتاح، إلى ربط إنتاجه بقطار شركائه، وإلى تنمية إمكاناته في مجالي النمو والعائدات، والشروع في مسار تقاربي، يكون أكثر شمولية ويتجاوز المجال الاقتصادي.

لقد أصبح المغرب، بفضل هذا الطموح، ورشا كبيرا للإصلاحات والمشاريع، التي تشمل سائر مجالات النشاط الاقتصادي: بنيات تحتية للتنافسية، مشاريع سياحية، تأهيل المقاولات المغربية، مشاريع تهتم بتدبير الماء (هيدروليكية) وفلاحية، وكذا تدعيم التوازنات الاقتصادية الكبرى، وإصلاح التقنيات المتعلقة بقطاعات اقتصادية مختلفة، والاستثمار، وبيئة المشاريع بصفة عامة.

أضفت هذه المشاريع والإصلاحات على الانتقال الاقتصادي مضمونا حقيقيا. وتمتاز أربعة مجالات، على الخصوص، بكونها مجالات حاسمة. ويتعلق الأمر بما يلي:

- تأهيل المقاولات واجتذاب الاستثمار الأجنبي: آليات مختلفة لدعم إعادة هيكلة المقاولات وتأهيلها؛ مشاريع كبرى للبنيات التحتية، منها: مركب ميناء طنجة-المتوسط، برنامج الطرق السيارة والمناطق الحرة للنشاط؛ المخطط الأزرق من أجل نهضة سياحية حقيقية؛ المراكز الجهوية للاستثمار؛ التشريع المتعلق بالمخاطر التي تهدد رأس المال؛ الخ؛
- تدعيم التوازنات الاقتصادية الكبرى الأساسية وتطهير القطاع العمومي والحسابات العمومية: التحكم في عجز الميزانية؛ تطهير المقاولات العمومية؛ متابعة تقليص المديونية الخارجية؛ تعزيز فعالية الإدارة المالية والجمركية؛ الخ؛
- متابعة الإصلاحات الهيكلية: أوراش الإصلاح المؤسسي والقطاعي، التقنين والضبط، تقوية القطاع المالي وديناميته، الإدارة والحكمة، الخ؛
- تحسين القدرة التنافسية لقطاعات التصدير مع التوجه نحو "المهن العالمية للمغرب"، كما يوضح ذلك: Plans Emergence، وبلورة الاتفاقيات الإطار بين الدولة والجمعيات المهنية.

و من جهة أخرى، فإن ضعف النمو الاقتصادي لا يساعد على تحمل كفاف للملفات الاجتماعية، التي تشكل أوجه العجز فيها إحدى مميزات المرحلة الحالية. وتعتبر أوجه العجز هاته مكلفة ومعيقة للنمو نفسه. بل إنها تمثل، على الخصوص، عوامل حقيقية للإضرار بالانتقالات الجارية، خاصة على المستوى السياسي. لذلك، عملت السلطات العمومية، وهي واعية بهذه الرهانات، على تسريع وتيرة إنجاز أوراش طموحة في مجال التنمية البشرية؛ وهي أوراش تنتشر عبر التراب الوطني وتفتح آمالا عريضة، بالرغم عن الصعوبات التي تعرفها المالية العمومية بعد نضوب مداخيل الخوصصة، واستمرار جوانب التصلب في الميزانية، واتساع حجم خدمة المديونية.

أوراش التنمية البشرية

لقد اتسمت معالجة القطاعات الاجتماعية في المغرب بتغيرات ملحوظة، خلال السنوات الخمس الماضية؛ ذلك أن الملفات الأساسية شهدت قطيعة ثلاثية الأبعاد: في جودة التشخيص والصياغة؛ ثم في المعالجة والقيادة؛ وأخيرا في نوعية وحجم الموارد التي يتم توفيرها لهذه القطاعات. هذا وتعدد مجالات التدخل، إلا أن فلسفة التعامل معها صارت اليوم واضحة للعيان: فأوجه العجز معروفة ومقر بها، وتندرج معالجتها في سياق الاستثمار، الذي تتحمله الأمة أكثر مما تندرج ضمن تدابير تصحيحية.

تعتبر سنة 2005، بدون منازع، سنة إطلاق وتسريع وتيرة أوراش التنمية البشرية. فلم يسبق للمغرب أن شهد مثل هذا العدد من المبادرات الاجتماعية، ولا مثل هذا الحجم من الإمكانيات، التي يتم رصدها للرفع من مؤشرات التنمية البشرية. وفي هذا السياق تعتبر الأوراش الكبرى، على وجه الخصوص، مصدرا للكثير من الأمل، وفتاحة عهد جديد، في تجاوب مع تحقيق أهداف الألفية للتنمية، التي انخرط المغرب فيها انخراطا تاما. وهذه الأوراش هي:

- ورش الإصلاح التربوي الذي بلغ، سنة 2005، منتصف العشرية الوطنية للتربية والتكوين، التي أعلن خلالها التعليم أسبقية وطنية أولى بعد الوحدة الترابية. إن حصيلة هذا الإصلاح المرصودة في التقرير الأخير للجنة الخاصة بالتربية والتكوين، تحدد الإنجازات المؤسسية والكمية التي تم تحقيقها في هذا الميدان، وتقف أيضا، على عدد من الصعوبات الحقيقية، التي لم يتمكن النظام التربوي الوطني بعد من تجاوزها. وهكذا، فإن ضعف تعبئة المجتمع، على العموم، حول مسألة المدرسة ما يزال يشكل إلى اليوم، عائقا أساسيا أمام إنجاح الإصلاح. يشهد على ذلك الانخراط المتفاوت للفاعلين في التربية والتكوين ولا سيما منهم هيئة المدرسين. هذا بالإضافة إلى أن دعوات حاسمة كدور التعليم الأولي، وجودة التعلّمات والوسائل البيداغوجية،

واستعمال اللغات، وتأهيل حكامه النظام التربوي؛ كلها مداخل مفتاحية لهذا الإصلاح، لم تفتتح، لحد الآن، إلا بشكل أولي؛

- دخول التأمين الإجباري عن المرض حيز التطبيق سنة 2005، والتدابير المتخذة لإنعاش أهم أنظمة التقاعد. يطمح المشروع الأول إلى توسيع التغطية الصحية لتشمل ما يفوق 30% من الساكنة، في حين تشكل التدابير المذكورة أعلاه، بداية وعي حقيقي بالاختلالات التي تعرفها صناديق التقاعد بصفة عامة، والعمومي منها على وجه الخصوص؛
- برامج السكن الاجتماعي التي تشهد تسارعا في وتيرة إنجازها وتعبئتها لموارد إضافية، ولا سيما منها، الموارد خارج الميزانية. وهكذا فإن مشروع "مدن بلا صفوح"، وتعبئة العقار العمومي، وعمليات القضاء التدريجي على دور الصفوح من أجل إعادة الإسكان، وآليات تحفيز الأشخاص ذوي الدخل المحدود أو غير القادرين على اقتناء السكن الاقتصادي، الخ؛ كل هذه الآليات تم إعمالها لتدارك العجز الحاصل واستباق الحاجيات الجديدة في هذا المجال؛
- عرفت البرامج النشيطة للشغل، في سنة 2005، زخما جديدا ومزيدا من التعبئة من قبل الفاعلين المعنيين بإشكالية البطالة. وتهم التدابير المتخذة، بالأساس، إنعاش تشغيل المأجورين بالقطاع الخاص، والبرنامج الوطني لدعم إحداث المقاولات، وملاءمة التكوينات للحاجات الناتجة عن التغييرات الحاصلة في النظام الإنتاجي الوطني، وحكامة سوق الشغل، وتعميم مباريات ولوج الوظيفة العمومية. وموازية مع هذه التدابير، فإن الدينامية الوطنية لإنعاش الشغل ستشكل أيضا، المجال الخصب للتأهيل المرتبط بالمشاريع الكبرى الجارية؛
- إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم 18 ماي 2005، جاءت لتغير براديم العمل الاجتماعي ببلادنا، بفتح أفق جديد له وتوفير تماسك غير مسبوق لأسسه النظرية، والتي تتمحور حول تنمية القدرات البشرية. إن هذه المبادرة، التي تستند إلى تجارب سابقة (برنامج الأولويات الاجتماعية (BAJ) البرامج الوطنية لولوج الخدمات الأساسية، الخ.) وإلى معرفة أفضل لمظاهر الإقصاء والفقر، لتعبر عن إرادة سياسية لأعلى مستويات الدولة، تهدف إلى إضفاء طابع جديد يتسم بالكثافة وبسريان وتيرة جديدة لمحاربة الوضعيات الاجتماعية غير المنصفة، التي تعد اليوم "غير مقبولة". كما تدخل هذه المبادرة تغييرا في المنهج، لكونها تعتمد مبدأ تحديد أفضل للمجالات الترابية والمستفيدين، والإدماج الاجتماعي والزمني للتدخلات والبرامج الاجتماعية. وتستفيد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تمويل إضافي "حر" ومؤسساتي.

3.1 المغرب في محيطه الجهوي والدولي

تتم الانتقالات التي يشهدها المغرب في إطار جهوي ودولي مطبوع أيضا بعدد من التحولات. وهكذا أصبحت بلادنا معنية، شأنها في ذلك شأن غيرها من بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية، بحركة الإصلاحات التي تتم "تحت مراقبة مشددة" لهذه المنطقة، منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن هذه المنطقة تشهد ضغطا غير مسبوق في مجال الإصلاحات، مع التشديد، خصوصا، على مشاكل الحكامة الديمقراطية، والأنظمة التربوية ووضع المرأة. وتسلب اليوم أضواء كاشفة على المنطقة العربية الإسلامية، في الوقت الذي تضاعف فيه القوى الكبرى مبادراتها الرامية إلى دفع قطار الإصلاحات. وفي هذا الإطار، يعتبر المغرب بلدا نموذجيا في مجال الإصلاحات الديمقراطية والحريات.

يشهد المغرب، كذلك، انتقالات مرتبطة بعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي. إن المغرب إذ يهيئ نفسه للمتطلبات والأجال التي يفرضها اتفاق الشراكة، سيعمل على اغتنام الإمكانيات التي تتيحها السياسة الجديدة للقرب من أوروبا، ويتطلع إلى الحصول على وضع يجعل منه بلدا "أكثر من شريك وأقل من عضو". ذلك أن العديد من أورش الإصلاح التي تتجز حاليا في بلادنا، تتجه نحو أفق جديد من الطموح الأوروبي للمغرب، وأصبحت اليوم مجمعة في إطار "مخطط عمل المغرب" (Plan d'action Maroc) الذي سوف يتطور بدوره نحو اتفاق حقيقي للجوار. وتتمثل المنهجية العامة المعتمدة، لهذه الغاية، في الارتباط التدريجي بالمكتسب الاتحادي. فالشراكة مع أوروبا تستمر وتتأكد من حيث كونها اختيارا أساسيا لبلادنا. موازية لهذا النهج الثنائي الذي يسير فيه المغرب، تستمر المملكة في إيلاء اهتمام خاص للمسار الأوروبي-متوسطي بتوجهه الجهوي، والذي سوف يتطور في المستقبل.

من جهة أخرى، تتعزز الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد دخول اتفاق التبادل الحر حيز التنفيذ، والذي يفتح أفقا واعدة لبلادنا، وي طرح عليها تحديات جديدة. ويعتبر بروز قوى آسيوية جديدة - ومنها على الخصوص الآسيوية والأمريكية - بمثابة معطى جديد سيواجهه المغرب.

4.1 دينامية أكيدة ينبغي تقويتها لتجنب المخاطر

تشهد الانتقالات التي يمر بها المغرب، والإصلاحات الجاري تنفيذها، على سريان دينامية غير مسبوق، يتعين توطيدها وتقويتها. ولهذا، يعدّ استكمال هاته الإصلاحات وتحسينها الرهان الكبير للمشروع الوطني الذي يوجد قيد الإنجاز؛ مشروع يهم الدولة، كما يعني المجتمع كافة. ومن الأساسي أن يكون للفاعلين الرئيسيين وعي تام، ليس فقط بأفق الانتقالات الجارية وبأهمية العمل الإصلاحي الذي تم الشروع فيه، ولكن أيضا ببعض المخاطر التي يمكن أن تعترض سير هذه الانتقالات، ومن بينها:

- عدم التحكم في أجندة الإصلاحات، بسبب تزامن توقيتها أو نظرا لنقص في انسجامها الكلي؛

- خطر الاستسلام لإكراهات الظرفية، التي تفتح الباب أمام حصول تراخ في الجهود أو التخلي أو التطبيق الجزئي أو الانتقائي لأهداف الإصلاح؛
- حدوث أزمة خارجية أو داخلية حادة، قد تسبب توقفا فجائيا للدينامية الجارية؛
- عدم القدرة على بلوغ السقف المطلوب أو الوتيرة الكافية في العمل الإصلاحي، الكفيلة بإطلاق دينامية للتغيير، لا رجعة فيها؛
- عدم فعالية القوانين التي تضمن نجاح الإصلاحات الجارية وتحصن مستقبل الديمقراطية بالبلاد.

إن مكتسبات أيّ انتقال هي بطبيعتها هشّة وقابلة لأن تصبح كذلك. ومن ثم، فإن الفاعلين مدعوون للسهر الدائم على توطيدها وصون الانتقال من مخاطر التقهقر والتراجع. ويتمثل دورهم ودور الدولة بصفة خاصة، في الملاءمة المستمرة للمشروع الوطني مع الرهانات والتحديات، التي يمكن أن تظهر في المستقبل. ولهذه الإصلاحات المعتمدة وحدها القدرة على تجاوز النقائص المسجلة على مستوى التنمية البشرية وتبوير السلوك الجماعي، على نحو مستديم، لتكون هاته التغييرات حاضرة وفاعلة في صميم المجتمع المغربي.

هذا الانخراط الجماعي حاسم جدا، ولاسيما أن الأشواط المتبقية على طريق التنمية البشرية ما تزال طويلة: فالمغرب يحتل اليوم الرتبة 124 في سلم مؤشر التنمية البشرية، في الوقت الذي يحتل فيه الرتبة 108 على مستوى معدل الدخل الفردي. وبإمكان مواطن النقص المتعددة أن تشكل حصيلة سلبية ثقيلة، قابلة لأن تعيق، في أية لحظة، مجهود التصحيح. وفي مواجهة هذا الخطر، تتوافر البلاد على مؤهلات واعدة وأساسية. ويشكل الوعي بهذه المؤهلات وكذا مواطن العجز، دون أدنى شك، الشرط الأساسي للسير نحو المستقبل بكل تبصر وثقة.

2. استشراف مغرب الغد: المؤهلات وبؤر المستقبل

يبرز التقويم الاستشرافي مكتسبات لا تجدد، ومجالات تقدم بارزة للعيان في المغرب منذ استقلاله. وبموازاة ذلك، يجلي هذا التقويم المعوقات الكبرى التي رهنّت تقدم البلاد وما تزال تؤثر فيه، والتي سترد تحت تسمية: «بؤر المستقبل».

1.2. المؤهلات

على مدى الخمسين سنة الفارطة، حقق المغرب تقدما ومكتسبات بنوية. ولأن هذه الإنجازات هي نتاج لمسار طويل من المخاض والتوطيد، فإن العمل على تحصينها يعد مسؤولية ملقاة تتجاوز دور الدولة لتشمل ضرورة انخراط جميع مكونات المجموعة الوطنية. وتتعلق هذه المؤهلات، على الخصوص، بما يلي :

أساس متين للانتماء للأمة

بعد نصف قرن من الاستقلال، كان الإحساس بالانتماء للأمة وما يزال متينا وراسخا، كما تشهد بذلك حيوية الشعور الوطني وتوقده: مقاومة الاحتلال، ثورة الملك والشعب، النضال من أجل الاستقلال، المسيرة الخضراء وإلى وقت قريب الإدانة الاجتماعية لأحداث 16 ماي. وإذا كان هذا الأساس للانتماء للأمة لم يتأثر بالتوترات السياسية التي هيمنت، لمدة طويلة، فإن «العيش معا»، كمبدأ مميز استطاع أن ينبثق من صميم هذا الانتماء للمجموعة، ذات الروافد المتعددة، الملتزمة حول القيم العصرية، القائمة على التعايش والتمازج الاجتماعي واللغوي والإثني؛ فالانتماء للمجموعة الوطنية يؤلف بين تنوع الهويات الخاصة، ويرسخ قاعدة القيم المشتركة، ويثري الرأسمال الاجتماعي المتفاسم، وينتج الرابط الاجتماعي والتضامن؛ وتلك أبعاد متعددة تسهم في التنمية البشرية.

يشكل الإسلام بانفتاحه وتسامحه، مكسبا للبلاد، يسهم في تشكيل قاعدة الانتماء للأمة. فالمغاربة يعتزون، بصدق وثبات، بهويتهم المتعددة وكذا بتنوع موروثهم الإفريقي، الأمازيغي، العربي - الإسلامي وكذا اليهودي... الخ. مكتسبات ديمقراطية حول مؤسسات مشروعة

كثيرة لمسار حيوي وصعب لم تعد مشروعية وطبيعة المؤسسات القائمة موضع تشكيك. ومن تم، يشكل تطبيع الحياة المؤسساتية والسياسية إحدى أهم مكتسبات مغرب اليوم. وتحظى القواعد الديمقراطية لعمل المؤسسات وتنظيم الحياة السياسية بانخراط أغلبية الفاعلين. وهؤلاء يلتقون جميعا حول أرضية مشتركة، تقوم على اختيارات إستراتيجية واضحة، تزكيتها وتدعمها أعلى سلطة في الدولة. وفي مقدمة هذه الاختيارات: الملكية الدستورية، التمسك بإسلام متفتح ومتسامح، الخيار الديمقراطي، حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، اقتصاد السوق، التضامن والانفتاح على العالم. وهكذا تتم اللعبة والمشاركة السياسية في إطار هذه الثوابت التي تساعد، ليس فقط على الاعتراف بالتنوع، بل وعلى تنظيم التعدد. وما يهم، اليوم، بالأساس، هو نمط الحكامة، وقدرتنا على تعميق وحماية اختياراتنا السياسية الأساسية. وفي السياق ذاته، يشكل الحقل الدستوري والممارسة السياسية مجالين مفتاحيين نترسخ وتفتقن عبرهما المشروعية الديمقراطية، ويمارس التعدد الحزبي حقه في التعبير ويحقق عقلنته.

إن تكريس الحق والآليات القانونية باعتبارهما رافعتين للتنمية، لهما يشكل، اليوم، مكسبا جوهريا بالنسبة للمغرب. ذلك أن بلادنا تتوافر على منظومة حديثة من القوانين والتشريعات، تشمل كل حقول الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن الترسانة القانونية الوطنية، حتى وإن لم يتم تحيينها، على نحو ممنهج، فهي تمتاز بتماسكها واعتمادها على أجود المعايير الجارية

بها العمل في الدول الشريكة، وبملاءمتها لمقتضيات العديد من الاتفاقيات الدولية والالتزامات التي ارتبطت بها المغرب. وحتى إذا بدا الفرق بين النص وتطبيقه شاسعا، أحيانا، إلا أن ذلك لم يحل أبدا دون تكريس أولوية القانون التي شكلت دائما المطمح والهدف، كما أن الشكليات القانونية لم يتم تجاوزها أبدا حتى، في فترات الصراع المحتدم. إن تقنين قواعد اللعبة وإرساء المؤسسات المكلفة باحترامها أمران أضحيا يشكلان، اليوم، مبدأين كرستهما التجربة المغربية. ولذلك يعتمد ورش تشييد دولة الحق والقانون على هذين المبدأين، ويفتح للبلاد فضاءات جديدة للتقدم: جودة التقنيات، وتماسكها، تأهيل النصوص القانونية وملاءمتها مع مقتضيات المعايير الدولية، إصلاح القضاء وشفافيته، طرق الطعن ضد التجاوزات المبرهن عنها في الإدارة.

الدينامية الاجتماعية

على مدى الخمسين سنة الأخيرة، استطاع المغرب الحفاظ باستمرار على دينامية داخلية، عبرت عن ذاتها من خلال الأحزاب السياسية: التنظيمات النقابية، الهيئات الوسيطة، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان الاجتماعي، المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان و حقوق المرأة، الجمعيات الثقافية والرياضية. هذه الدينامية الموطدة بشكل موصول تتقوى وتتنوع، لتفتح آفاقا جديدة للبلاد.

وفي نفس السياق، فإن وجود إطار قانوني يدعم حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات، بالإضافة إلى بروز حقل إعلامي يقظ واحترافي، هي أمور تشكل مكتسبات أساسية، ولاسيما بالنظر إلى المعايير المتداولة في المحيط الجهوي لبلادنا. كما أن المشهد الحزبي والنقابي يستعد، في الوقت الراهن، لتجديد بنيوي ولأداء أدوار جديدة على مستوى التنمية. أما بالنسبة لتعميق الممارسة الديمقراطية، ومواصلة السير لترسيخ دولة الحق والقانون، وحرية تعبير الأفراد والجماعات، فإنها لن تكون ممكنة في غياب المستوى الأول من الحريات وهو الأمن. ففيما يتعلق بهذه المسألة، عرف المغرب، على العموم، كيف يحافظ على السلم المدني، ويضمن أمن الأفراد والممتلكات، ويقطع مع العنف. وهكذا فتمظهرات عدم الطمأنينة والتعبيرات المحلية عن الانحرافات الإرهابية الآتية من الخارج لا يمكن أن تنسي أهمية هذا المكسب الأساسي.

تقدم أكيد في مجال التنمية البشرية

انطلق المغرب، غداة استقلاله، من مستوى ضعيف للتنمية البشرية. إلا أنه، وبالرغم عن هذا العائق عند الانطلاق، وبالرغم كذلك عن الضغط الديموغرافي، فقد استطاع أن يسجل تقدما أكيدا في مجال التنمية. ومنذ ذلك الحين، تم بذل جهود تشهد عليها الأشواط المتعددة التي تم قطعها على مستوى التحكم في المتغير الديموغرافي، وفي مجالات البنيات التحتية والتجهيز، والرفع من نسب التمدرس، وضمان الأمن الغذائي، وولوج الصحة، وتدبير الثروات المائية. علاوة على ذلك، تتوافر بلادنا اليوم على إطار عصري للعمل الاقتصادي، تعد مكتسباته كثيرة وإن كان بعضها يرجع إلى عدة سنوات خلت، ويجسده قانون الملكية والمبادرة الفردية، قانون الأعمال، الاستقرار الماكرو- اقتصادي، تنظيم الحوار الاجتماعي، قوة القطاع المالي العمومي واستقراره... ويشهد المغرب، اليوم، ظهور جيل جديد، وإن كانت قوته ما زالت محدودة حاليا، من المقاولين والأطر والمستخدمين الناجحين في أعمالهم، والذين يملكون قدرة تنافسية، على الصعيد الدولي، والذين يخلقون الثروات ويرتقون بالبلاد نحو سقف المعايير المتعلقة بالتنمية. وبفعل تأثير مكاسب الديمقراطية وآثار الدينامية الاجتماعية الجارية، فإن العقلية الريعية، المكرسة على مدى العقود الأولى للاستقلال، بدأت تتراجع بشكل واضح. ويعد تلاشيا أمرا لا رجعة فيه.

ومن ناحية أخرى، فقد تم تحقيق هذا التقدم بفضل إدارة عمومية عرفت، على العموم، كيف تضطلع بمهامها، رغم المشاكل الجسيمة التي ما تزال تعاني منها المرافق العمومية إلى اليوم. وبذلك، يعد المغرب بلدا منظما يتوافر على إدارة عمومية قوية وعلى هيئة موظفين قادرة، إجمالا، على الانخراط في مشاريع وأوراش الإصلاح والتحديث. أما الصعوبات التي تشهدها بعض المرافق العمومية، وأوجه الخصاص في النزاهة والشفافية المثبتة أحيانا في تدبير الموارد فإنها لا يمكن أن تحجب الجهود المحمودة التي تبذلها الأغلبية الساحقة من خدام الدولة والمصلحة العامة. كما أنها لا ينبغي أن تشوش الرؤية حيال التقدم الذي أحرزه عدد كبير من الإدارات العمومية، التي استطاعت أن تطور خبرة عالية في مجال معالجة حاجيات السكان والاستجابة لها، وأن ترفع وتطور ثقافة التفوق والامتياز في مجالي التنظيم والتدبير الإداريين. إن الخبرة التقنية التي راكمتها إدارتنا العمومية في العديد من الميادين لم تعد تختلف، في كثير من الأحيان، عما تتوافر عليه نظيراتها في بلدان أكثر تقدما من بلادنا.

انفتاح وانخراط ثابتان على الصعيد الدولي

إن مكتسبات بلادنا تلمس أيضا خارج حدودها، حيث تؤكد حضور المغرب، فعليا، على الصعيدين الإقليمي والدولي، منذ السنوات الأولى لاستقلاله. فقد كان دوره رائدا في المحافل العربية والإفريقية والإسلامية. وبذلك انخرط المغرب مبكرا في الجامعة العربية، واتخذ مبادرات لتحقيق الاندماج الإفريقي (مجموعة الدار البيضاء) كما ساهم في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، بصفته عضوا مؤسسا. وفي نفس الإطار، احتضن المغرب، بالرباط، سنة 1969، أول قمة لرؤساء الدول الإسلامية، استجابة لدعوة الملك الحسن الثاني من أجل إحداث منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد تم ذلك بعد حادث إحراق الأماكن المقدسة للإسلام بالقدس. وبموازاة ذلك، وفور استقلاله، قدم المغرب دعما مشروعا وثابتا ومستمرًا لحركات التحرير الوطني، التي كانت تناضل من أجل استقلال بلادها. وهكذا، برهن المغرب على حضور دائم، على الصعيد الدولي. يشهد على ذلك انضمامه إلى المعاهدات الدولية الكبرى، ونشاطه في حظيرة هيئة الأمم المتحدة. وقد جعل من الانفتاح الاقتصادي والتجاري خيارا استراتيجيا، وانخرط، خلال العقود الأخرين، في عدة اتفاقيات للتبادل الحر. ويمثل الخيار المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية وما وراء الأطلسية، والعمق العربي والإفريقي، مكتسبات أساسية لمغرب اليوم. ومن ثم، تشكل صيانة هذه المكتسبات في اتجاه يخدم المصالح الوطنية وإثرائها، في

إطار التعاون الدولي، مهام دائمة لا يمكن اختزالها في العمل الدبلوماسي الرسمي فحسب؛ ذلك أن الدبلوماسية الموازية، التي يقوم بها المجتمع المدني والمتقنون ورجال العلم ورجال الأعمال، ومكتسبات المغرب في مجال الانفتاح والعمل والإشعاع، على الصعيد الدولي، تبشر بدينامية جديدة، كما يظل دور شبكات المغاربة في ديار المهجر حيويًا في هذا المضمار.

2.2. بؤر المستقبل

على الرغم من أوجه التقدم المذكورة أعلاه، التي لا يمكن إنكارها، كان بإمكان المغرب أن يحقق أفضل من ذلك بكثير، بدليل النجاح الذي أنجزته الدول التي انطلقت من وضعية مقلقة أكثر من وضعيتنا نحن. ويبدو أن أبرز الإخفاقات التي سجلها بلدنا تتمثل في المعرفة والاقتصاد والحكمة والصحة والإدماج.

تتعلق هذه الإشكاليات الأفقية، أو بؤر المستقبل، بالعوائق وأنواع العجز البنوية التي تهم الأبعاد المحورية للتنمية البشرية. وإذا لم يتم تجاوز بؤر المستقبل، فإنها سترهن، بشكل أكيد، مستقبل تنمية البلاد. وبالنظر إلى ترابطاتها المعقدة وآثارها الحاسمة، على باقي الأبعاد، فإن التغلب عليها سيفتح الطريق أمام إمكانيات أخرى لمستقبل مغاير لمستقبل الاستمرار في المسار الحالي للاتجاهات الوازنة. إنها بؤر رئيسية وأفقية ترتبط بعدد من مجالات العجز والعوائق التي تم تشخيصها أثناء التحليل الاستراتيجي، وفي ضوء تحديات المستقبل.

• المعرفة

أدى العجز الذي راكمته البلاد في مجال المعرفة إلى تأخير مجيء مجتمع المعرفة بشكل كبير. وبالرغم من التقدم الأكيد الذي تم تحقيقه على مدى 50 سنة، ما تزال هنالك مواطن قصور في ميدان الولوج إلى المعرفة وإنتاجها ونقلها ونشرها، في كل أشكالها: التربية والتكوين ومحو الأمية والإنتاج الثقافي والبحث العلمي. إن إرساء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة أضحي اليوم ضرورة قصوى، في إطار المنافسة الدولية والانفتاح الاقتصادي وعولمة المبادلات.

وعلى الرغم من الجهود الموصولة التي تم بذلها في ميدان التربية والتكوين، فإن المنظومة التربوية المغربية تمر بأزمة مشروعية ومصداقية تغذي القصور الحاصل في مجال المعرفة. ورغم الموارد المرصودة للتعليم (أزيد من ربع الميزانية العامة للدولة)، فإن مدرستنا ما تزال تعرف اختلالات، تتمثل في: النسب المرتفعة جدا للقصور المدرسي، وتوجيه التكوين، أساسا، للوظائف العمومية، وضعف تدرّس الفتيات وأطفال العالم القروي، والضعف اللغوي. وفي واقع الحال، إذا كانت مدرستنا حظيت باهتمام كبير عادة الاستقلال، فإنها ظلت تعاني بعد ذلك، وبشكل خاص من نقص هائل في التعبئة من حولها وكذا من غياب إشراك والتزام جماعيين.

فالوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمدرسة تأثرت سلبيا، كما يشهد على ذلك ما تعانیه من صعوبة في نقل قيم المواطنة والانفتاح والتقدم، وما يعترئها من تراجع على مستوى جودة التعلّمات الأساسية الضرورية لتنمية القدرات والكفايات (القراءة والكتابة والحساب والتحكم في اللغات).

لم تتمكن القنوات الأخرى لنقل المعرفة، كالبحث العلمي أو الإنتاج الثقافي، من التعبير عن كل ما تختزنه من إمكان. وهكذا، لم يشكل البحث أولوية حقيقية بالنسبة للبلاد، بالرغم من جودة جامعاتنا؛ إذ لم يتجاوز الجهود الذي تم بذله في البحث العلمي نسبة 0,3% من الناتج الداخلي الخام قبل 1999 وفي القطاع الخاص، يرتفع معدل الميزانية المخصصة للبحث والتنمية إلى 1,4% من رقم المعاملات. ومع ذلك، فقد شهد المشهد الجامعي منذ الاستقلال تقدما هائلا: تم إنشاء 15 جامعة تحتوي على أزيد من 60 كلية وما يقرب من 50 مدرسة ومعاهد عليا.

ومن ناحية أخرى، كان المغرب في حاجة، خلال الثلاثين سنة الأولى الموائية للاستقلال إلى طموح ثقافي كبير، بينما كانت هناك مواهب فردية تعبر عن نفسها باستمرار. وحتى عندما تم إنتاج مختلف أشكال المعرفة، لم يتمكن ملايين المغاربة من الاستفادة منها، بفعل استمرار الأمية وعم قدرتنا عدم القضاء عليها. وبالرغم من أن هذه الظاهرة تتراجع بنقطة واحدة كل سنة منذ الاستقلال، فإن معدل الأمية يظل من بين المعدلات المرتفعة عالميا وتغذيه النواقص المتراكمة للنظام التربوي.

يؤثر العجز الحاصل في مجال المعرفة بشكل سلبي في التنمية البشرية، بحيث إنه يؤخر الطريق إلى الحداثة، ويعمق أزمة الشغل، ويؤثر على نقل قيم المواطنة ويضر بجودة النقاش العمومي. إن مكامن القصور الحاصلة في نقل المعرفة تعوق أولا تحديث الاقتصاد وتكييفه مع تحديات العولمة. وهكذا، تكون لنشر المعرفة آثار خارجية إيجابية على الاقتصاد بأكمله بما أنه يسهل عملية الابتكار، ويسهم في التقدم التكنولوجي وفي نهج ممارسات جيدة، وبالتالي يطور إنتاجية البلاد وقدرتها التنافسية.

تؤثر مكامن عجز نظامنا التعليمي في سوق الشغل، كما تشهد على ذلك نسبة البطالة المرتفعة بين حاملي الشهادات. إن عدم الملائمة بين التكوينات المعتمدة في جامعاتنا وانتظارات الاقتصاد بصفة عامة، وكذا ضعف تشجيع الإبداع والمبادرة، قد أدى إلى بطء وتيرة إنشاء المقاولات، وأسهم في الاختلالات التي يعرفها سوق الشغل.

وفي النهاية، فإن نوعية النقاش العمومي قد تأثرت سلبا بالعجز الحاصل في ميدان المعرفة: فقد قلصت النسب الضئيلة لمحو الأمية وأنواع القصور التي تعرفها المدرسة فرص المشاركة الواسعة للمواطنين في النقاشات العمومية الكبرى.

• الاقتصاد

حقق الاقتصاد المغربي، على مدى الخمسة عقود الفارطة، نتائج غير كافية.

وهكذا، فلقد تحقق تقدم، على مدى خمسين سنة، بما أن أسس اقتصاد عصري قد تم إرساءها: اعتماد آليات ناجعة للسياسة النقدية والجبائية والمالية، وهيئات للضبط ذات مصداقية وعملة وطنية سليمة ونظام مالي متين. وقد تم ذلك في إطار تحكم تدريجي في التوازنات الماكرو اقتصادية والتضخم. وفي المقابل، فإن تواضع مستوى النمو وعدم استقراره أعاقا، بشكل كبير، التنمية البشرية بالبلاد. كما أن القطاع الفلاحي، الذي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، والذي تظل نتائجه رهينة بالتقلبات المناخية، يعد أحد الأسباب الرئيسية في الهشاشة المستمرة التي يعاني منها اقتصادنا. كما أن ضعف النمو يفسر كذلك بضعف دينامية قطاعات غير فلاحية، التي تعاني من التمرکز الرأسمالي المفرط، ومن اقتصاد الربيع، وصعوبة الحصول على قروض الاستثمار، والصعوبات التي تعوق خلق المقاولات، وضعف الحفز على الابتكار وأخيرا ضعف تنافسية مفاوضاتنا على الصعيد الدولي، مع استثناءات جد قليلة.

لقد أدى هذا النمو غير الكافي إلى استمرار التأخر الاقتصادي ببلادنا، إذ أن النمو العام الضعيف، في ارتباطه باللاتوازنات التي يعرفها سوق الشغل، قد أفرز بطالة مكثفة ظلت، وما تزال تحد من التنمية البشرية للبلاد وتعمق الفجوة الاجتماعية؛ فالمغرب يعرف معدل بطالة عام لا يقل عن 10% منذ 1982. أما الفقر، فعلى الرغم من تراجع نسبي، إلا أنه ما يزال يهيم خمسة ملايين مغربي. وبمس بشكل خاص النساء والأطفال والشباب والوسط القروي. وتبقى الفوارق في مستويات المعيشة مهمة.

• الإدماج

لم يتمكن المغرب دائما خلال الخمسين سنة الفارطة من إدماج مختلف مكونات مجتمعه ومجالاته الترابية في مساره التنموي. وهكذا، فإن غياب إدماج كافة موارد وإمكانات البلاد مثل عجزا أدى إلى تأخير تقدمنا، و في نفس الآن عاملا للتوترات الاجتماعية، وحتى السياسية، وللاختلالات الجهوية. وقد أعاق هذا العجز إدماج القوى الضرورية للتنمية في البلاد، التي لم توظف، بحسب قدرها، كل إمكاناتها البشرية. ويتجلى هذا النقص في الإدماج من خلال عدة مستويات: مستوى قنوي واجتماعي وترابي.

ثمة فئات من المجتمع لم يتم دائما إشراكها في مسيرة البلاد نحو التقدم خلال الخمسين سنة الماضية. أولا، لم تحتل المرأة المغربية مكانتها كاملة في مسار التنمية ببلادنا، وما تزال بعيدة عن ذلك. فمستوى التنمية لدى النساء، وخاصة منهن القرويات، ظل مقلقا، كما يشهد على ذلك معدل تدرّس الفتيات ومعدل بطالة النساء، خلال نصف القرن الأخير. ويتمثل أول إجحاف وقع في حق النساء في الأمية، التي تسببت في حرمانهن من إمكانية الاندماج الكلي في تطور المغرب، ومن ثمة حرمان البلاد من مؤهلات مكون واسع ومهم من ساكنتها. كما أن الشباب لم يمثل، بالشكل المطلوب، مكونا من مكونات مسيرتنا نحو الحداثة. ومع أن فئة الشباب ما فتئت تشكل غالبية السكان المغاربة، فإن اندماجها الاجتماعي والاقتصادي ظل محدودا خلال الخمسين سنة الفارطة، بسبب قصور تأطيرها، في مجال التربية والتعليم، وضعف انخراطها في الحقل السياسي والثقافي والرياضي.

هذه النقائص التي يعاني منها الإدماج تهم أيضا المستوى الترابي، ما دامت جهات واسعة ببلادنا لم يتم إدماجها بعد في المسار التنموي. فبالرغم من المجهودات الجبارة التي تم بذلها في ما يخص وضع البنيات التحتية (الطرق والمستشفيات) وتوفير الخدمات الأساسية (المدارس وشبكات الربط بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير والكهربة...)، فإن العالم القروي ما يزال بعيدا عن السير على درب التنمية البشرية، كما يظل عرضة للفقر وقلة فرص الشغل والأمية. وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال بعض المناطق بالمغرب، ولاسيما المناطق الشرقية والريف، معزولة وبعيدة عن التدفقات الاقتصادية الوطنية، على حساب ساكنتها، وكذا على حساب الأمة برمتها. وبصفة عامة، يمكن القول بأن كفة التنمية في البلاد تميل لصالح محور الساحل الأطلسي، الشيء الذي يؤدي إلى اختلال تعكسه تدفقات الهجرة نحو هذه المنطقة، وتمركز الأنشطة الاقتصادية في المحور الممتد بين القنيطرة والجديدة.

• الصحة

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه النظام الوطني للصحة، فإن ولوج الخدمات العلاجية ما يزال غير عادل ومحدود بسبب عوامل عدة. مع وجود مستوى ضعيف من الإنفاق العمومي في مجال الصحة ومن التغطية الصحية، عن طريق آليات جماعية عمومية وخاصة، كما يظل الإنفاق في مجال الصحة غير كاف بشكل إجمالي وغير عادل على المستوى الاجتماعي؛ الشيء الذي يفسر النقص الحاصل في التأطير الطبي والعلاجي، وفي البنيات التحتية الاستشفائية، وبالتالي في الأداء العام للنظام الصحي. وإضافة إلى ذلك، يضاعف حمل الأسر لنسبة 50% من الإنفاق الإجمالي للصحة من حدة التفاوتات في ولوج الخدمات الصحية. كما تشكل التكلفة الباهظة للعلاجات والتوزيع الجغرافي غير العادل للخدمة الطبية حواجز إضافية لولوج العلاجات، ولاسيما بالنسبة للسكان الفقيرة والمعوزة. وفي المقابل، لا يمكن رد مجموع النواقص التي تعترى هذا النظام إلى العامل المالي لمفرده، إذ أنها ذات طبيعة بنوية وتنظيمية أيضا. وإذا اتضح أنه يجب على المغرب أن ينفق أكثر في مجال الصحة، فإنه يجب

عليه، بصفة خاصة، أن ينفق بشكل أفضل. وهو ما يفترض مخططاً لإعادة انتشار الخدمات العلاجية العمومية والخاصة بغية التحكم في التحديات التي يفرضها انتقال الأوبئة وضمن الإنصاف. إن إصلاح مجال تقديم العلاجات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية تقويم الإنفاق، التي تم الشروع فيها. ولا ينبغي النظر منذ الآن إلى الاستثمار في الميدان الصحي من زاوية التكاليف فقط، ولكن أيضاً من زاوية الفوائد الاجتماعية، الشيء الذي يتطلب في هذا المجال، كما في غيره من المجالات، الممارسة الممنهجة للتقويم، الذي ما فتى ينقصنا.

وفي نفس الإطار، فإن النواقص المتعلقة بنظام حكمة الصحة، وخاصة ضعف التنسيق والانسجام المميزين للسياسات العمومية القطاعية، التي تسهم في تحسين الصحة ومحدودية الاهتمام بالبحث/التنمية، تقلص من نجاعة العمل العمومي في هذا الميدان. وكل هذه الاختلالات تؤثر سلباً في مستوى التنمية البشرية ببلادنا، بشكل تبرز انعكاساته على صحة الساكنة ومؤشرات الوفاة ومعدل الحياة، كما تترتب عنها تكاليف اجتماعية مهمة وتراجع في الإنتاجية.

• الحكامة

عرفت بلادنا عجزاً أفقياً آخر منذ الاستقلال يتعلق بحكمتها، بالمعنى الذي يفيد أسلوب التدبير والقيادة التسييرية وممارسة السلطة، سواء تعلق الأمر بالمجال العمومي أو المقاتولة. وقد عرفت بلادنا تغييرات مهمة، بفعل تجاوز حالة التشنج التي كانت تعرفها اللعبة السياسية وترسيخ الدولة والتقويم الهيكلي وانفتاح الاقتصاد والمجتمع، في إطار عولمة المبادلات. ولقد كان لهذه التغييرات أثر ملموس على العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وبين أرباب المقاتولات والأجراء. ولم يكن تدبير هذه العلاقات في الغالب مثالياً، خصوصاً بسبب ضعف التشاور بين الفاعلين، وغياب استراتيجيات للتعاون، من شأنها أن تقضي إلى نتائج تخدم مصلحة الجميع.

ويمكن القول في البداية بأن العلاقات بين الإدارة العمومية والمواطنين اختلالات وسوء تفاهم، رغم أوجه التقدم الملموس في مجال تبسيط المساطر وحرية التعبير السياسي. ويبقى المجال الذي ظل فيه التأخر بارزاً أكثر من غيره من المجالات في النصف الأخير من القرن الماضي هو ميدان القضاء. فقد تأثر أداء النظام القضائي بالنواقص التي تعترى تكوين القضاة، وبعدم استقرارهم المادي وبكثرة الملفات المعروضة عليهم. وبدوره، يؤدي ضعف جهازنا القضائي إلى تردي العلاقة التي تربط المواطن بالسلطة العمومية، ويعيق أيضاً حسن سير الاقتصاد وحل المنازعات.

تعدّ الرشوة مظهراً آخر من مظاهر سوء الحكامة، إذ تنحرّف بقواعد اللعب، من خلال إنكارها لحق المواطنين في معاملة متكافئة. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصّل الثاني، فإن الحضور المتفتّح للرشوة، وكذا تبخيسها، برضاء البعض واستسلام البعض الآخر، لا يكفي عن أن يحد من علاقات الثقة بين المواطنين والإدارة، والإضرار بمناخ المعاملات. وبالرغم من أن الإدارة قد وضعت ميثاقاً لحسن التدبير، والاعتراف بجمعيّات محاربة الرشوة، وإرادة إضفاء الشفافية على مداخيل موظفي الدولة، والرفض المتصاعد من قبل المجتمع لهذه الآفة، فإن هذه الظاهرة، عن حق أو عن خطأ، ما تزال بارزة للعيان، بقوة وكثافة. والحال أن محاربة هذا الوباء بما يكفي من الحزم، وبشكل فعال ومتواصل، من الشروط الضرورية لحل بؤرة المستقبل المتمثلة في الحكامة.

وأخيراً، فإن الحكامة قد عانت من معضلات الديمقراطية المحلية بالمغرب، على خلفية عدم التطبيق التام للامركزية واللامركزية. ذلك أن هذين المسلسلين بقيا قيد البطء وعوائق ثقافة التأطير والتحكّم، عوض التفويض. كما أن الصعوبات التي تواجه إرساء وترسيخ ديمقراطية حقيقية تجد التفسير الشافي لها في ثبوت شدة المقاومات إزاء الاستقلال المالي والمعنوي الفعلي، تجاه الإدارة المركزية. ولم تكن الخطابات الإرادية ولا التدابير الجادة، كالميثاقين الجماعيين لسنتي 1976 و2002، كافية لانبثاق ديمقراطية وحكامة محليتين، ذاتي مصداقية ومردودية عاليتين.

ولا يقتصر سوء الحكامة على الإدارة وحدها، بما أن أساليب التدبير في القطاع الخاص والهيئات الوسيطة لم تكن بدورها جيدة. وفي هذا السياق، لم تقم الهيئات الوسيطة والمهنيين دائماً بوضع أساليب تنظيم داخلية تتسم بالديمقراطية التامة. وقد عكس الانشقاق والتجزؤ اللذان عرفتهما هذه الهيئات هذه النواقص، في بعض الأحيان. وأعاق هذا التفتت تطور البلاد، بشكل جعل المواطنين لا يتوافقون دائماً على هيئات فعالة، يمكنها بإمكانها أن تحقق تطلعاتهم. كما أن السلطات العمومية لم تكن تجد دائماً مخاطبين يمثلون بإخلاص مصالح مختلف فئات المجتمع. إن الصراع داخل عالم المقاتولة والتوترات المتكررة بين الإدارة والنقابات، وكذا غياب التشاور مع المستخدمين، وعدم الاكتران بالنتائج يوضح أن الطريق ما يزال طويلاً، في هذا المضمار. وفي مقابل ذلك، فإن بعض أرباب المقاتولات يقومون، تدريجياً، باستدخال أشكال عصرية للتسيير والتدبير. وبذلك شرعت هذه الممارسات الجيدة لحكمة المقاتولة في بسط تأثيرها الإيجابي على محيطها، على أمل أن تتمكن هذه النماذج من نشر هذه الممارسات الجيدة على أوسع نطاق.

3.2. مبادئ للتنمية البشرية ينبغي توطيدها

إن ما يحدد الطابع المعقد لبؤر المستقبل هو تطبيق أو عدم تطبيق بعض المبادئ والعمليات المهيكلّة للتنمية البشرية: المشاركة، التخطيط، التقويم، المحاسبة واتخاذ القرار. وفي ضوء هذه المبادئ، يتأتى فهم أوسع للنقائص وللعجز القائمين منذ

الاستقلال. وإن الإلحاح على حمولة هذه المبادئ، وتقويم النقائص التي شابت تطبيقها في تجربتنا، ووضعها كغاية مستقبلية، من شأنه أن يسهم، ليس فقط في تسليط الضوء على الماضي، ولكم أيضا على رسم معالم ممارسة أكثر تقدما للتنمية البشرية.

• المشاركة

في البداية، يبدو أن سياستنا التنموية كانت تفتقد إلى بعد تشاركي ممنهج. فبدون مشاركة الساكنة واهتمامهم بالمشاريع التي تعنيهم بالدرجة الأولى، لا يمكن الحديث إطلاقا عن التعاون، إلا إذا كان ذلك يؤدي إلى نتائج مفيدة لكافة الأطراف، وبالتالي عن مشروع للتنمية قابل للاستمرار والاستدامة. وبالفعل، يبدو أنه تم تنفيذ عدد من السياسات العمومية في بلادنا دون استشارة المعنيين، وذلك في العديد من المجالات: التعليم، والبنيات التحتية، وولوج الخدمات الأساسية، وتدبير العلاقة بين الإدارة والمواطن، والعلاقات داخل المقاولات. لقد تم إنجاز عدة مشاريع مرتبطة بالبنيات التحتية، دون أن يكون للمستفيدين المحتملين رأي في تصميم هذه المشاريع وتنفيذها ونطاقها. كما أن العديد من السياسات التي تم التفكير فيها وصياغتها بدقة ظلت في حالة الإعلان عن النوايا أو اتضح أنها لا تناسب الحاجيات الحقيقية. ولذلك، غالبا ما يبدو المغرب كبلاد للإنجازات غير المكتملة؛ فكم من مشاريع الإصلاح والأوراش والاستراتيجيات ظلت، في عدد من الميادين، حبرا على ورق.

إنه لا نظير لإشراك السكان وما يمثله معيشتهم وتجربتهم الميدانية، وكذا حفز الطاقات التي تصدر عن ذلك الإشراك، بالنسبة لإنجاح استراتيجية ديمقراطية؛ ففي عالم المقولة أيضا، لوحظ أن اتباع استراتيجيات المواجهة بين الفقاء الاجتماعيين قد أفضى إلى توازنات غير مرضية. إذ في غياب التعاون، غالبا ما لا تخدم النتائج المحصلة مصالح أي من الأطراف المعنية.

• التخطيط

ظل التخطيط، وعلاقتنا بعد الزمن، بشكل عام، غير فعال بشكل واضح، على مدى الخمسين سنة المنصرمة. وبالفعل، فرغم أنه تم وضع مخططات متتالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن سياستنا وبرامجنا وتدابيرنا غالبا ما كانت تتسم بقصر المدى. وفي مجال تدبير الموارد الطاقية مثلا، كان ينقصنا دائما أفق أبعد.

وإنه لمن النادر جدا أن يتم إدراج السياسات العمومية في نطاق الزمن: إذ يبدو أنها تتغير بحسب الظرفية، وتعاقب المسؤولين الوزاريين. فكل شيء يمر كما لو كانت الإصلاحات المعتمدة ذات طبيعة ظرفية، لا بنوية. إن نجاح مبادراتنا التنموية ينبغي أن يقاس بمدى قوة المؤسسات والمساطر، والرؤية التي توجه تنفيذها وبمعايير الاستمرارية والقدرة على الاستفادة من التجارب المتركمة. ويتمثل حسن تدبير الوقت كذلك في العمل على أن يتم التحكم في الظرفية في إطار البنية وليس العكس.

• اتخاذ القرار المؤسس على المعرفة

يلاحظ أن منظومة اتخاذ القرار في بلادنا لم تكن دائما مبنية على دراسة استكشافية، وتحكم معقلن ودقيق في الرهانات المطروحة. وليس هناك سوى عدد جد محدود من القرارات الحاسمة التي اتخذت في ضوء نقاش منفتح على تعدد وجهات النظر، ومؤسس على دراسات أولية. ولا تقع المسؤولية فقط على عاتق أصحاب القرار. فبخلاف الدول المتقدمة، فإننا لا نتوافر، بما فيه الكفاية، على مراكز للدراسات والتفكير ومعاهد للتحليل ومراسد بإمكانها أن تغذي التفكير لدى أصحاب القرار وتحسن من جودة نظام اتخاذ القرار في بلادنا. غير أن بلادنا ما فتئت تحتضن، خلال الخمسين سنة الأخيرة، عددا من الأشخاص والخبراء الأكفاء الذين لم تستفد منهم بالشكل الكافي. وهذا الشرخ الاصطناعي والدائم بين الخبرة والقرار هو ما أضاع علينا وقتنا ثمينا وحرمانا من إضاءات مفيدة.

ويبدو أن النقاش العمومي، بدوره ظل مقتصرًا، منذ عدة سنوات، على الصيغ الاستيهامية والأحكام المتسرعة، عوض بلورة مسار للتفكير الهادئ، يسبق اتخاذ القرار ويوجهه. وبالرغم أن وسائل الإعلام ببلادنا، تسهم أكثر فأكثر في نشر قيم الديمقراطية وإشراك المواطنين والشفافية، فهي لم تنجح بعد في الترسخ المستديم لتقاليد حقيقية للتناظر والنقاش حول المسائل الأساسية. وخلال النصف قرن الأخير، نادرا ما تم الرجوع إلى مراكزنا الوطنية المرجعية في مجال اليقظة وصياغة الاستراتيجيات أو لم يتم اللجوء إليها قطعا، لاسيما في ما يخص الاستباق والاستشراق. ومن ثم، ساد نوع من الانطباع، على أساس خاطئ أكثر منه صحيح، أن ضغط الوقت هو الذي يتحكم في اتخاذ بعض القرارات العمومية. وغالبا ما يغذي هذا الانطباع غياب التفسير والتواصل وإشراك الآخرين في المعلومة. كل هذه العناصر تسهم في غياب أساس عقلائي للنقاش العمومي، مما يضعف رؤيتنا ويؤثر في مصداقية مساراتنا التقريرية، ويقال من جودة العلاقة بين السلطات العمومية والمواطنين.

• التقويم

إن ثقافة التقويم والتعاقد لم تكن راسخة لدينا بالشكل الكافي. فالسياسات العمومية لم تكن دائما تخضع للتقويم، انطلاقا من معيار تأثيرها على العيش الكريم للساكنة. كما أن عمليات تنفيذ تلك السياسات ونتائجها لم تكن دائما موضوع تقييم ممنهج كان بإمكانه تعزيز مصداقيتها وملاءمتها لاحتياجات المواطنين. وهكذا، كان من الممكن إعادة توجيه العديد من الإصلاحات التعليمية غير المنتجة وإعادة صياغتها في الوقت المناسب، لو أنه تم تقويمها في أجل ملائم. ونفس الملاحظة تسري على تدبير الإدارة العمومية، إذ رغم آليات المراقبة الداخلية وتقويم الأداء والطعن التي تم وضعها، في اتجاه تحميل المسؤولية للإدارة، على نحو أكبر؛ فإن الفرد المساهم ليس لديه دائما إحساس بأن الإدارة مسؤولة أمامه، وأن عليها أن تقدم له الحسابات.

• المحاسبة (أو تقديم الحسابات)

إن واجب تقديم الحسابات، أو المحاسبة، هو الذي يبدو أنه ينقصنا. فمساءلة الفاعلين في التنمية تُعد عنصراً أساسياً في كل استراتيجية لتحديث بلد ما. فكلما كان هؤلاء الفاعلين مطالبون بتقديم الحسابات للمواطنين حول السياسات التي يتبعونها، كلما تعززت فرص تنفيذ المشاريع، بهدف خدمة المجتمع وتحسين رفاهية المواطنين. وقد كان من الممكن تفادي العديد من التجاوزات التي طالت مؤسساتنا العمومية لو أنها كانت تخضع لمراقبة فعالة، من شأنها أن تفضي لزاماً إلى إضفاء الشفافية على التدبير والسرعة في تنفيذ الإجراءات التصحيحية.

ومنذ الاستقلال، لم يشعر المواطنون قط بارتباطهم بنوع من العقد الاجتماعي مع الإدارة: فإذا كانت عليهم واجبات كمواطنين، فإن لهم أيضاً حقوقاً، ومنها الحق في المطالبة بمحاسبة المظلمين بمهام عمومية. إن المحاسبة وثقافة التقويم، باعتبارهما محفزان على الشفافية، وإرادة المشاركة والتعاون البناء للسكان تمثل مبادئ للتنمية تنقصنا.

4.2. المغرب في عالم 2025: بعض المتغيرات المحددة

كيف سيكون مغرب سنة 2025؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال، ما دام المغرب قد تأثر، وما يزال وسوف يتأثر، مستقبلاً بعوامل خارجية متقلبة، يفرسها محيطه الجهوي والدولي، فضلاً عما يواجهه من إكراهات داخلية ذات صبغة معقدة (التربية، موارد الطاقة، النمو الديموغرافي والنمو المتسارع في حركة التمدين). ومع هذا كله، فإن البحث عن إجابة عن هذا السؤال يغدو ضرورياً، في سعينا إلى تحديد السبل التي ينبغي نهجها تفادياً مستقبلاً، وكذا النتائج التي ستسفر عنها التوجهات القوية، التي ما فتئت تؤثر في تنمية بلادنا، منذ 50 سنة. وبمقدورنا الخلوص بصورة دقيقة إلى توصيف الحالة التي سيؤول إليها المغرب في غضون 20 سنة المقبلة. ولهذه الغاية، يتعين البدء أولاً بتحديد أبرز الإكراهات والمعوقات، التي من شأنها أن تعرقل مسيرة بلادنا، وكذا فرص العمل التي تنطوي عليها، في إطار انعكاساتها الكمية، الأكثر احتمالاً.

• صورة متأثرة بالترابط المتنامي بين الأمم

بحكم التزامات المغرب الدولية، وتحالفاته الاستراتيجية، وضعف موارده الطبيعية، واندماجه ضمن تيارات التبادلات المعولمة، ستكون صورة مغرب 2025 حتماً خاضعة للتأثيرات التي سيفرزها محيطه الدولي. وترتبط رؤية مغرب 2025 على نحو وثيق برؤية عالم 2025، هذا العالم الذي أعيد فيه تشكل خطوط القوة بعد انهيار، حائط برلين. فبعد الهوة الأيديولوجية، التي كانت سائدة بين الشرق والغرب، بات عالم اليوم يشهد فجوة اقتصادية واجتماعية ورقمية بين الشمال والجنوب، في ظل نظام عالمي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد واكبت العولمة عملية إعادة التشكل هاته، كما يدل على ذلك تحرير المبادلات التجارية، والاندماج الاقتصادي بين التكتلات الاقتصادية، والتطور المشهود في شبكة الأنترنت. وقد جاءت أحداث الحادي عشر من شتنبر/أيلول لتكشف عن البعد العالمي لخطر الإرهاب، مما يستدعي تضامناً بين الشعوب لصد كل مظاهر التطرف المبني على التعصب والعنف.

وسوف تتحدد حالة عالم 2025 انطلاقاً من هذا الوضع الجديد، الذي قد تظل القوة العظمى الأمريكية المهيمن فيه، مع تنامي قوة فضاءات إقليمية جديدة. وستظل النتائج الإيجابية للعولمة (تحرير التدفقات التجارية والمالية) مصدر إفادة للاقتصاد العالمي، غير أنها ستطرح في الوقت ذاته تحديات تزداد حدة: التدهور البيئي، الاستغلال المفرط لمصادر الطاقة، ضغط الهجرة. وستطرح على المجتمعات تحولات عميقة، تتجلى أساساً في الشيخوخة، وهيمنة تكنولوجيا المعلومات وترسخ حضور المجتمعات المدنية وترابطاتها العالمية. وسوف تكون لهذه الرهانات تداعيات عابرة للأوطان، سيكون لها تأثير مباشر على بلادنا.

• فضاءات جهوية وازنة

سيظل عالم 2025، على الأرجح، عالماً أحادي القطبية، يدور حول فلك الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن القوة الأمريكية العظمى سينازعها قليلاً ظهور تكتلات جهوية، وبروز الصين وشبه القارة الهندية. وبالإضافة إلى روسيا والبرازيل اللذين سيعودان إلى واجهة الساحة الدولية، ستواصل كل من الصين والهند محاولة اللحاق الاقتصادي، بفضل النمو الديمغرافي الملائم وتنافسية اليد العاملة المؤهلة، التي تتوافر بأعداد كبيرة. ووفقاً لبعض التوقعات، ستصبح الصين من بين القوى الاقتصادية العالمية الأولى على مستوى الناتج الداخلي الإجمالي، في عام 2040، إلى جانب الهند (بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتأكيد أوروبا). وفي عالم مطبوع بتشكيل مجموعات جهوية قوية (الاتحاد الأوروبي...)، لن يكون هناك مستقبل للبلدان المنعزلة.

• البناء الأوربي

بالرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية البناء الأوربي، وهي صعوبات طبيعية أبعد من أن تؤثر على مسار المشروع الأوربي، تواصل بلادنا الاهتمام، عن كثب، بمراحل هذه العملية. فإلى جانب موقعه الجغرافي وسياقه التاريخي، من البديهي أن

يهتم المغرب بتطور أوروبا، وهي المنطقة التي يجري معها نحو ثلثي مبادلاته التجارية. ويرجَّح أن يصبح الاتحاد الأوروبي مجالاً للتبادل الحر، يسعى إلى تعميق حضوره السياسي، وإدارة حركات توسعه المتعاقبة. وستكون أوروبا ملزمة برفع التحديات العديدة المرتبطة بشيخوخة ساكنتها، والبطء المطرد الذي يطبع نموها الاقتصادي، وإدماج المهاجرين، وانخفاض تقدمها التكنولوجي، وإصلاح السياسة الزراعية، والدولة الراعية والنظام الضريبي.

وقد يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج سياسة أكثر طموحاً إزاء بلدان جنوب المتوسطي، في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة جاهدة إلى تعزيز نفوذها في منطقة ما يُعرف بـ "الشرق الأوسط الكبير". ومن شأن هذه الرؤية البعيدة الأمد أن تشجع على قيام فضاء أوروبومتوسطي واسع النطاق، وقادر على القيام ندأً للمجالين الآسيوي والأمريكي. وسيجعل الاندماج المتزايد للمنطقة الأوروبومتوسطية من هذا الحوض الاقتصادي الشاسع، الذي يضم أكثر من 700 مليون نسمة، قطبا من أقطاب النمو العالمي.

• الرهانات الكونية للبيئة والماء

يكتسي رهان الحفاظ على البيئة أهمية بالغة ضمن الرهانات ذات الوقع العالمي وذلك لما يمكن أن ينجم عن ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية من عواقب سيئة على المستوى العالمي مثل اضطراب أنظمة التساقطات المطرية وارتفاع مستوى المحيطات وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية واندثار جزء كبير من الغطاء النباتي والحيواني. وبحكم الارتباط الوثيق للاقتصاد المغربي بالتقلبات المناخية، فإن مسألة البيئة تعنيه، بشكل مباشر.

يتوقع أن يؤدي استمرار التوتيرة الحالية للتصنيع وعدم مصادقة جميع الدول على بروتوكول كيوتو المقنن لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وكذا الإقبال الهائل على استهلاك المواد الأولية والطاقة في الدول النامية (حسب بعض التنبؤات سيسجل الطلب على المواد الأولية ارتفاعاً يقدر بـ 50%)، خلال العقدين المقبلين، مقابل 34% فقط ما بين 1981 و2000) إلى عواقب وخيمة على البيئة، ولاسيما من خلال حصول تراجع في مجموع مساحات الأراضي القابلة للزراعة وكذا المساحات الغابوية ونضوب مخزون المياه. وهو ما من شأنه أن يفضي إلى تهيمش الساكنة القروية وتعريضها للفقر. وهو احتمال وارد بالنسبة لبلادنا كذلك.

تطرح مسألة البيئة نفسها بشكل أكثر حدة بالنسبة لحوض المتوسط، حيث يتوقع أن تعرف مخاطر إيكولوجية مهمة من قبيل زحف التصحر وندرت ملحوظة للموارد المائية، بالنسبة لكل ساكن. ومن ثم، فالنمو الملحوظ لاستهلاك الماء (امتزاد بنسبة 25% في حدود 2025) سيفضي إلى حدوث أزمات خانقة في التزويد. وبينما يعاني 30 مليون نسمة من سكان الحوض المتوسطي حالياً من عدم توفرهم على الماء الشروب، بصفة منتظمة، فإن هذا العدد مرشح للارتفاع بصفة مطردة؛ إذ سيرتفع عدد الساكنة التي تعاني من نقص في وفرة المياه في هذه المنطقة من 45 مليون نسمة في 2000 إلى 63 مليون نسمة مع حلول 2025.

• شيخوخة ساكنة البلدان المصنعة

ينتظر أن ترتفع الساكنة العالمية، التي تقدر حالياً بـ 6,4 مليار نسمة، بمعدل نمو سنوي قدره 76 مليون نسمة. ويتوقع أن تستقر هذه الساكنة في 9 مليار نسمة مع حلول منتصف هذا القرن. وسيبقي صافي النمو الديموغرافي قوياً في المناطق النامية، وخاصة البلدان الأقل نمواً (1,7% سنوياً)، فيما سيصبح عديداً في دول العالم المصنوع. وستسجل أكبر معدلات النمو في العالم العربي (1,4% سنوياً) وأفريقيا (1,5% سنوياً). أما في شمال إفريقيا، فسترتفع الساكنة بوتيرة أقل من 1% سنوياً ما بين 2000 و2050.

لن تكون وحدها ساكنة الدول المتقدمة من سيعاني من مشكلة الشيخوخة، بل إن الدول النامية التي، على غرار الصين، تجاوزت مرحلة الانتقال الديموغرافي، ستشكو من هذه المشكلة، بشكل متزايد. وستكون أوروبا أول المعنيين بهذه الظاهرة، إذ سيكون لشيخوخة الساكنة أثر واضح على أنظمة صرف المعاشات وعلى مصاريف الصحة؛ كما ستتأثر إلى حد بعيد دينامية النمو الاقتصادي. ومن شأن هذه المخاطر، التي تنهدد النموذج الأوروبي للتضامن، في ظل التناقص المتزامن مع تعمق الفوارق بين الشمال والجنوب، أن تسفر عن تشجيع تيارات الهجرة نحو أوروبا، التي تعاني من نقص في اليد العاملة، إلى جانب تبني سياسة للهجرة تكون أكثر انفتاحاً، وفي الوقت ذاته أكثر انتقائية. هذا الوضع قد يستفيد منه المغرب بشكل مباشر في شكل نقل للخبرات وتحويلات العملة الصعبة من قِبل المهاجرين، إلا أنها مع ذلك لا تحل من سلبات، أهمها النزيف المرتبط بهجرة الأدمغة.

• الدور المفتاحي للتكنولوجيات الجديدة

على الصعيد التكنولوجي، يتوقع تقدم نوعي في ميدان التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والبيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتقنيات الفضائية والهيدروجين كمصدر من مصادر الطاقة. كما يتوقع أن يرتفع عدد البلدان التي ستنقل إلى مصاف مجتمعات المعرفة، على غرار الهند أو الصين.

ومن شأن الاتجاه نحو ديمقراطية تكنولوجيات الإعلام والاتصال أن يتقوى مع تعميم استعمال الشبكة العنكبوتية، وتطور مجال الهاتف النقال ودعم البنية التحتية للاتصال، ذي الصبيب العالي. وستكون نتائج هذه التغييرات مفيدة بالنسبة للتنمية البشرية، وخاصة في ميادين التربية والتكوين المهني والاندماج الاجتماعي. كما يتوقع أيضاً أن يتسع إطار الحريات المدنية في البلدان النامية، بحكم الأفق التي ستفتح أمام حرية التعبير، مما سيجعل نقل الخبر والوصول إليه عالمياً سهلاً المنال. أما على الصعيد الاقتصادي، فإن ثورة تكنولوجيات

الإعلام ستساعد على إعادة توزيع الموارد، بشكل فعال، لما ستؤدي إليه من انتقال للشركات نحو الأسواق التي توفر بيدا عاملة أكثر تأهيلا وأقل كلفة. وهي ظاهرة يتوقع أن يستمر المغرب، بدوره على سبيل المثال، في الاستفادة من آثارها هو أيضا.

وفي مقابل ذلك يحتمل أن تشكل الهوة الرقمية خطا فاصلا بين شمال مرتبط بالشبكة، ومستفيد من ميزاتها، وبين جنوب مهمش، على حافة مسار الثورة الرقمية. و بالإضافة إلى ذلك، فإن كثرة المواقع الإلكترونية التي تشجع على العنف السياسي، من شأنها أن تسهم في تصاعد العمليات الإرهابية وتكاثر المجموعات المتطرفة، التي لم تعد تعرف لها حدود، تماما كما هو الشأن في الشبكة العنكبوتية. وفي هذا الصدد، فإن تدبير الشبكة سيشكل في حد ذاته رهان للعالم في المستقبل.

● إعادة رسم التوجهات العالمية في مجال الطاقة

سيرتفع ثمن الطاقة بشكل مطرد، بسبب النزاعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والخليج الفارسي، وكذا بسبب ارتفاع الطلب الذي تشكله القوى الاقتصادية الجديدة، وانخفاض مستوى الاحتياطات العالمية من المحروقات، يضاف إلى ذلك الارتفاع المطرد لكلفة التنقيب والإنتاج (آثار عميقة في أعالي البحار وأنواع ثقيلة من البترول). وسيشكل التوازن الهش بين العرض والطلب، الذي تلازمه شكوك حول قدرة منظمة الدول المنتجة للنفط OPEP على ضمان استقرار السوق العالمية، عاملا من شأنه أن يدفع بأثمنة البترول العالمية إلى المزيد من التراجع والاضطراب.

وسيعرف الإقبال العالمي على مصادر الطاقة تزييدا (1,7% سنويا، حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة) بسبب الاحتياجات الهامة للصين والهند. ويتوقع أن يكون هذان البلدان، في حدود سنة 2025، وراء ما يقارب 50% من ارتفاع حاجيات العالم من الطاقة، حسب السيناريو المرجعي للوكالة الدولية للطاقة. ويفترض أن تحافظ المصادر الأحفورية الثلاثة (الفحم والبترول والغاز) على النسبة الغالبة، ضمن مصادر الطاقة، بما يناهز 85% من الإنتاج العالمي. ونظرا للإكراهات البيئية، فإن الغاز الطبيعي الذي يولد نسبة أقل من الغازات المتسببة في ظاهرة الانحباس الحراري (مقارنة بالفحم أو البترول) سيعرف إقبالا شديدا. وفي هذا الصدد، ينتظر أن تضطلع روسيا بدور أساسي على الساحة الدولية، نظرا لتوافرها على ثلث الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي. كما يتوقع أن يسجل العالم عودة تدريجية نحو الطاقة النووية، نظرا للإكراهات الخارجية التي يفرضها تطبيق بروتوكول كيوتو.

أما فيما يخص الطاقات المتجددة، فإن تطويرها، بشكل مكثف، يقتضي اتخاذ قرارات سياسية إرادية. وبما أن الأضرار البيئية لمصادر الطاقة المتجددة محدودة جدا، فإن تكلفتها لن تمنع من الاستفادة منها، بمجرد أن تدمج، ضمن تكاليف مصادر الطاقة الأحفورية، التكاليف الخارجية المرتفعة، التي تسبب فيها (التلوث البيئي، الحوادث وظاهرة الاحتقان...) وسينعش على المغرب، الذي يعتمد في تلبية حاجياته من الطاقة على الخارج، أن يراجع سياسته في مجال الطاقة، انطلاقا من واقع أن كلفة الطاقة لن تزداد إلا ارتفاعا في المستقبل.

● الافاق الديموغرافية بالمغرب: الشيخوخة وتزايد الضغط على سوق الشغل

تشير جميع القرانن إلى استمرار التحكم في المتغير الديموغرافي، على مدى، العقود الأربعة المقبلة. ويتوقع أن ينتقل معدل النمو الديموغرافي من 1,4% حاليا إلى أقل من 0,5%، في أفق 2040، أي المستوى المسجل حاليا في أوروبا. يمكن القول إذن، بأن ساكنة المغرب سترتفع بوتيرة أقل مما كانت عليه في السابق، إذ سيصل تعدادها إلى 38 مليون نسمة، بحلول سنة 2025. وستبلغ ساكنة المغرب درجة الاستقرار في أفق حوالي سنة 2050 بما يقدر بـ 45 مليون نسمة.

ويتمثل التحدي الثاني للانتقال الديموغرافي بالمغرب في تغير هرم الأعمار. يسير المغرب نحو مستوى من الشيخوخة؛ إذ ستعرف الفئتان العمرية 15-59 سنة وأكثر من 60 سنة، ارتفاعا كبيرا، على حساب الفئة العمرية الأقل من 15 سنة. وستنتقل الفئة العمرية 15-59، أي الساكنة القادرة على العمل، من 62,7% إلى 64,7%، مما سيرافقه ضغط ملحوظ على سوق الشغل، يحمل في طياته فرصة تاريخية للمغرب من أجل النهوض باقتصاده بشكل قوي. أما فيما يخص الفئة العمرية ما فوق 60 سنة، فستمثل، بحكم تمدد الأعمار، 12,9% من الساكنة المغربية مقابل 7,7% سنة 2005.

وعليه، فإن هرم الأعمار سيتأثر بتغير المعطى الديموغرافي، إذ سيقترب، تحت وطأة الشيخوخة، من الأهرام الأوروبية الحالية. وسيكون لتزايد حجم فئات الأعمار المتقدمة وقع هام على المعايير الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من قبيل التربية والصحة والسكن والشغل وأنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي.

ستشكل شيخوخة الساكنة المغربية أكبر تحد يواجهه المغرب في أفق 2025، وسيكون لذلك آثار على تماسك أنظمة المعاشات والوقاية الاجتماعية وصيرورتها. وسيعرف معدل التبعية الذي يعكس نسبة الأشخاص العاطلين مقارنة بعدد الأشخاص القادرين على العمل، ارتفاعا مطردا بحلول سنة 2020، بسبب شيخوخة الساكنة بالدرجة الأولى. وسيعرف معدل التبعية البالغ حاليا 5 شغليين محتلمين مقابل عاطل واحد تدهورا كبيرا في أفق 2025. مما يبنى باستمرار الأزمة حول نظم المعاشات التي تعتمد التوزيع. إلا أنه وبغض النظر عن هذه المسألة الحساسة بالنسبة لمستقبل نظم المعاشات، فإن الشيخوخة ستشكل، وعلى أكثر من صعيد، مسألة اجتماعية جديدة في بلادنا.

● الماء في أفق 2025: ضعف في الكميات المتوفرة وجودة مهددة

يتوقع أن يعيش المغرب في أفق 2025 أزمة مائية: ستفوق الموارد المتوفرة في 2020 (16 مليون م³) بقليل احتياجات المغرب للري والماء الشروب والأغراض الصناعية (15,4 مليون م³، 81% منها تستعمل للسقي فقط). إلا أن 6 من بين الأحواض المائية الثمانية

الكبرى للبلاد ستعرف عجزا في كميات المياه المجمعة وهي أحواض ملوية والأطلس الصغير وسوس ماسة وتانسيفت وأبو رقراق ولوكوس وأم الربيع. أما أحواض سبو على الخصوص وأحواض لوكوس وأحواض البحر المتوسط، فستعرف فائضا من شأنه أن يسد حالات العجز الجهوية. كما أن النتائج المترجمة للنمو الديموغرافي والمكتسبات الاجتماعية والاقتصادية وتلك المسجلة في ميدان التمدين وتوالي سنوات الجفاف بوتيرة مرتفعة وكذا نتائج توسيع الشبكة المائية، كل ذلك من شأنه أن يرفع من مستوى الاحتياجات المائية مما سيساهم في استمرار تدني الكميات المتوفرة التي من المتوقع أن تصل إلى 520 م³ سنويا للفرد الواحد في 2020.

والأدهى أن جودة المياه ستكون مهددة في أفق 2025. بالفعل، من المتوقع أن تتأثر المياه الجوفية والسطحية جراء طرح مياه الصرف الصحي غير المصفاة والتي سيخلفها 38 مليون من السكان، وكذا بسبب المياه المستعملة الصناعية، التي سيكون النمو الاقتصادي قد ساهم في الرفع من كمياتها؛ بالإضافة إلى النفايات المنزلية والصناعية، بحكم قرب المطارح من مجاري المياه، وكذا التلوث الفلاحي، الناجم عن استعمال الأسمدة والأدوية الكيماوية. كما أن تجميع البقايا العضوية يهدد الاحتياطات المائية للسود. وعلى مستوى منابع الأنهار، يتوقع أن يكون لانقراض التربة والتعرية وتقلص المساحة الغابوية... نتائج وخيمة على الأحواض المائية بصفة عامة.

● الطاقة في أفق 2025: ارتفاع في مستوى الاستهلاك على خلفية استمرار سياسات تنويع مصادر الطاقة

سيرتفع إقبال المغرب على الطاقة بشكل متزايد إلى حدود 2025. أما أهم العوامل المؤثرة في هذا الارتفاع فهي النمو الديموغرافي الطبيعي للسكان والنمو الاقتصادي (من شأن ارتفاع النشاط الصناعي أن يرفع من مستوى الاحتياجات) والتطور الاجتماعي (اتساع البنية التحتية الأساسية ووفرة التجهيزات المنزلية). وعليه، وبناء على فرضية تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 5٪ سنويا، فإن إجمالي الاستهلاك مرشح للارتفاع إلى 30.500 كواط / معادل بترول في 2050، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مستوى الاستهلاك الحالي. وإذا أخذنا بالاعتبار 38 مليون نسمة المرتقبة، يتوقع أن يصل مستوى الطلب إلى 0,67 كواط / معادل بترول للفرد الواحد، أي أقل من المستوى الفرنسي الحالي (بضعفين 1,6 للفرد الواحد).

ففي غياب تعميم المصادر البديلة للطاقة، يتوقع أن يؤدي التصنيع المستمر للبلاد وتحسن البنية التحتية للنقل (الطرق السيارة والموانئ وتطور النقل الجوي) إلى ارتفاع مستوى استهلاك النفط. إلا أن نسبة استهلاك البترول ستستمر في الانخفاض إلى أن تصل 50٪ في 2025 (و45٪ إذا تم تبني السياسات الكفيلة بضبط هذه الوضعية). وسيكون لعمليات التنقيب الحالية دور هام، إذ من شأن العثور على آبار نفط قابلة للاستغلال أن يقلص من فاتورة الطاقة في أفق 2025.

كما سيستمر المغرب في تنويع إستراتيجيته في ميدان الطاقة، خاصة في ما يخص الغاز. فإذا اكتملت جميع المشاريع التي أطلقت في هذا المجال، وخاصة الدورة المركبة من مشروع تهادرت-2 ومحطة الحرارة الشمسية بعين بني مطهر (الذين يغذيها الأنبوب الغازي المغرب العربي-أوروبا)، فإن حجم الغاز الذي يستهلكه المغرب قد يصل 2.125 كواط / معادل بترول. ومن المرتقب أن يظل استهلاك الغاز وقفا على الصناعة، وخاصة في المحور القنيطرة-الجرف الأصفر، حيث سيمكن الاستعمال المكثف للغاز من خفض تكلفة المنشآت الحديثة الضرورية. ومن شأن اكتشاف مناجم غازية جديدة أن يفتح المجال أمام استهلاك الغاز من طرف الخواص.

● تمدين تزيد من حدته الهجرة القروية المتسارعة ويطلبه توطيد المحور الأطلسي

ستواصل ظاهرة التمدين المكثف إلى غاية عام 2050، حيث سيستقر المعدل في نسبة تقارب 70٪. وستستمر المدن في نموها مسجلة 500.000 نسمة إضافية سنويا وسيتميز هذا التمدين بتمركز متزايد، يتجسد في تقوية ساكنة المدن الكبرى وزيادة عدد المدن الصغرى والمتوسطة. وسيظل التوزيع المجالي للتمدين مطبوعا بالتباين الجهوي، الذي سيقطص بالكاد بفعل الارتفاع الكبير لمستويات التمدين في منطقة سوس. وهكذا، ستبقى أكادير بمثابة المدينة الأكثر استقطابا بعد الدار البيضاء. هذا، وستأكد سيطرة المحور الأطلسي، بحيث سيمثل محور القنيطرة-الجرف الأصفر 33,2٪ من الساكنة الحضرية عام 2025، مما يبرهن بصفة خاصة على الدينامية الديموغرافية لبعض المدن كالمحمدية وسلا والجديدة.

خلف هذه الاتجاهات الوازنة، سنظل العناصر الثلاثة المكونة للدينامية الحضرية للبلاد قائمة: النمو الطبيعي الأكثر ارتفاعا في المدن بالمقارنة مع القرى، وحركة الهجرة من المناطق القروية إلى المناطق الحضرية (الهجرة القروية) وإعادة الترتيب الإداري لتحويل العديد من المراكز القروية إلى مراكز حضرية. وهكذا، ستستمر الهجرة القروية وفق نفس النسب (أكثر من 100.000 شخص في السنة ينتقلون، من القرى نحو المدن منذ السبعينيات) طالما ستستمر نفس عوامل التحرك المجالي: البطالة القروية بدافع البحث عن شغل في المدينة، النقص الحاصل في التجهيزات الأساسية والصحية والمدرسية.

ستكمن التحديات التي يطرحها التمدين السريع للبلاد في التسوية الضرورية لمشكلتي العجز الكمي (البنيات التحتية للنقل، للسكن، للصحة) والعجز النوعي (ظروف عيش السكان، التوزيع المجالي للتجهيزات، تخطيط الفضاء الحضري، قضايا بيئية) اللتان ستعاني منهما مدننا. وهكذا، سيمثل التحدي الأساس للتمدين في السكن، إذ بدون سياسة سكنية ملائمة، فإن الحالة ستتفاقم في عام 2005، حيث سيكون مواطن من أربعة مواطنين يقيم بسكن غير لائق (14٪ في سكن عشوائي، 10٪ في مدن الصفيح).

غير أن التمدن لن يكون فقط عبئا يتقل كاهل البلاد، بما أنه سيشجع أيضا فرصا حاسمة، إذ سيتحول المغرب إلى بلد ذي فلاحية عصرية: ويمكن أن يساهم انخفاض الثقل الديموغرافي على الموارد العقارية القروية في تسهيل مكننة الفلاحة على نطاق واسع، وبالتالي، في تحقيق أرباح على مستوى الإنتاجية، مما سيترتب عنه ارتفاع هام في المداخيل بالنسبة لكل فرد. وفي مجال التنمية البشرية، سيتقلص كذلك عدد الساكنة التي تخضع بشدة لعوامل التساقطات المطرية، كما سيصبح من السهل الولوج إلى المعرفة وإلى الجامعات بالنسبة لساكنة كانت فيما قبل محصورة في فضاء تربيوي وثقافي محدود أو منعوم.

سيشهد العقدان القادمان معركة المدينة، وبارتباط مع ذلك، تدبيرا صعبا للانتقال القروي والفلاحي ولمصير المجال القروي: إذا كان التحدي يكمن في تحضير مدننا، بصفتها بؤرة للنمو والتقدم، فإنه ينبغي أن نتجنب التعامل مع العالم القروي كفضاء للاستدراكات الدائمة، لأنه يحتاج أيضا، نظرا لارتباط مصيره بمصير الفلاحة، إلى آفاق فعلية.

• آفاق غير أكيدة بالنسبة للنمو والتشغيل

إن حل مشكلة البطالة، أو على الأقل، تقليص معدلها إلى نسبة واحدة، يمر أساسا عبر تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وستكون نسبة هذا النمو أكبر بحيث سينتقل عرض فرص الشغل من 11 مليون حاليا إلى 17 مليون عام 2025، كنتيجة للنمو الديموغرافي (سنتنقل الساكنة التي بلغت سن مزاوله النشاط المهني من 15 مليون عام 2002 إلى 22 مليون عام 2025)، ولتمدين البلاد ولارتفاع نسبة النساء النشيطات.

سيحصل سوق الشغل على عروض عمل إضافية لأكثر من 250.000 شخصا في السنة. وسينضاف هذا العرض الإضافي إلى العرض الحالي، الذي ما فتئ يفوق الطلب بكثير، نظرا لكون الاقتصاد المغربي لم يتمكن خلال العقد الماضي، من خلق سوى حوالي 218.000 منصب شغل سنويا في المتوسط.

وهكذا فإن من الممكن تصور العديد من سيناريوهات النمو والتشغيل بالنسبة لعام 2025، بالانطلاق من فرضيات مختلفة:

- ينبغي تحقيق نمو قوي يستقر في نسبة تفوق 5% سنويا من الآن وإلى غاية سنة 2025، حتى تتمكن من تخفيض معدل البطالة الحالي إلى النصف وإرجاعه إلى نسبة تقارب 6,5%. إن هذا النمو، الذي يتجاوز 30% مقارنة بمتوسط عقد 1994-2004، قد يكون ممكنا في حالة ارتفاع حجم الاستثمارات الخاصة (الداخلية والخارجية)، وتسجيل نمو عالمي مطرد، مما من شأنه أن يحفز الاستهلاك في البلدان الصناعية وبالتالي أن يشجع صادراتنا، وأن يحول قطاعات صناعتنا بالكامل نحو أنشطة أكثر إنتاجية ويعمل على تحديث قطاعنا الفلاحي. هذه هي الحالة التي يمكن في ظلها لاقتصادنا أن يخلق أكثر من 300.000 منصب شغل سنويا؛
- إذا ما استمر النمو في المستوى الذي يزرع إليه حاليا (أي 4%) أو أقل، فإن مشاكل البطالة سنتفاقم، إذ إن معدل النمو السنوي، الذي سيحافظ على معدل البطالة في مستواه الحالي، لا يمكنه أن يقل عن نسبة 4,5%.

إن الضرورة الأولى، بالنسبة للمغرب، خلال السنوات القادمة تتمثل في تحقيق نمو مرتفع ومستديم ومولد لمناصب الشغل. يمكن، في إطار تحليل أولي، أن نتعثر أهداف النمو هذه، بسبب التداخل المتزايد للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعولمة السريعة لتدفق رؤوس الأموال والأشخاص والسلع. غير أن الاندماج العميق للمغرب في المسالك الاقتصادية العالمية سيشكل أيضا رافعة استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني شريطة أن يكون قادرا على أن يستفيد من بروز مجالات جديدة للنمو ولإنتاج الثروة، عبر العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفتور الذي يعرفه النمو في أوروبا بصفتها الشريك التجاري الأول للمغرب، (شهدت المنطقة الأوروبية نموا شديدا خلال هذه الأعوام الأخيرة)، يمكن أن يكون له وقع سلبي بارز على النمو والتشغيل في المغرب. ومن بين العواقب الوخيمة الأخرى التي يمكن أن تتجم عن الركود البنوي للاقتصاد الأوروبي، الانخفاض التدريجي لتحويلات المغاربة المهاجرين بالخارج، مادامت عائداتهم كانت تقتزن دائما بالصحة الاقتصادية في البلد المستقبل.

في حين أن الانفتاح بين للاقتصاد المغربي من شأنه أن يشكل في حد ذاته دافعا قويا للنهوض بالاقتصاد والتشغيل في بلادنا. وهكذا يمكن أن تساهم اتفاقات التبادل الحر بشكل كبير في تحفيز صادراتنا، فأمام انعدام التحفيز عن طريق الطلب الداخلي، من شأن هذه الأسواق القائمة على التصدير أن توفر وسائل نمو جديدة ومنافذ بالغة الأهمية بالنسبة لصناعاتنا. غير أن هذه الفرصة لن تكون سانحة، إلا إذا تم التغلب على النقص الحاصل في معرفة الأسواق الدولية، مع مراعاة احترام مقاييس ومعايير الجودة لشركائنا التجاريين والتغلب على بعض الاختلالات المؤسساتية من قبيل بطء المساطر الإدارية وعدم ملائمة البنيات التحتية.

ومن جهة أخرى، ستتواصل بعض التوجهات من قبيل مشاركة النساء وتفكك التضامن التقليدي وتطور القيم: سنتولى النساء العديد من مناصب الشغل وسيسجلن حضورهن في ميادين الصحة والتربية، كما سيشارك العديد منهن في الحياة السياسية للبلاد. وعلى المستوى المجتمعي، سنشهد إعادة تحديد للأسرة التقليدية بمشاركة متزايدة للشباب والنساء في اتخاذ القرارات العائلية، وازدياد عدد النساء على رأس العائلات وانخفاض في حجم الأسر. وسيتأخر سن الزواج وسترتفع نسب الطلاق. كما سيندثر التضامن العائلي بسبب التراجع

المرتقب لدور الأسرة في تقديم العناية للأشخاص في وضعية صعبة وتفكك شبكات التضامن التقليدية. أما على مستوى القيم، فمن المحتمل أن نشهد استناب تطور القيم الفردانية ومجتمع الاستهلاك. يتعلق الأمر هنا برهان خطير، خاصة بالنسبة لتنظيم التضامن وتبديد التعدد.

3. المغرب في مفترق الطرق

يوجد المغرب في مفترق الطرق. فهو أمام وضع تاريخي متسم بتعدد الاختيارات والمشاريع الكبرى، التي تنتظم، في نهاية المطاف، حول خيارين رئيسيين ومتعارضين: فمن ناحية، يمكن للبلاد أن تتخرط بقوة في دينامية رائدة للتجديد والتنمية، عبر استثمار الفرص المتاحة أمامه ومن خلال جعل سيرورة الإصلاح سيرورة دائمة وبنوية. ومن ناحية أخرى، فالبحث عن حلول لبؤر المستقبل المعيقة للتنمية، يمكن أن يصطدم بتأجيل لا نهاية له.

وهذان هما الطريقتان المتاحان اليوم أمام المغرب، في أفق العقدين القادمين: طريق تراجعي، يدفع إلى التراخي والإحباط، في مقابل طريق مدعم برؤية طموحة وإرادية، في مستوى مؤهلات الشعب المغربي. ومن هذا المنطلق، فإن نجاح الأجيال القادمة وتوطيد المكتسبات المتعلقة بالتنمية البشرية، يمران بالضرورة، عبر الانخراط في رؤية إرادية تتأسس على تجاوز بؤر المستقبل؛ وهي رؤية المغرب المأمول والممكن.

1.3. الطريق التراجعي لمغرب 2025

إن المغرب، إذا لم يبادر من الآن إلى العمل على تجاوز مواطن عجزه وعوائقه، مع تحويل بؤر المستقبل، المشار إليها سابقا، إلى رافعات حقيقية للتنمية، فإنه سيكون في مواجهة سيناريو تراجعي؛ وهو سيناريو يظل محتلا، إذا لم تصبح الإصلاحات الجارية متينة وراسخة، وإذا لم تصل إلى تحقيق أهدافها أو إذا أضحت محل مزايدات قابلة لإضعاف الانخراط الجماعي في أوراشها، ولكن أيضا إذا لم تكن البلاد في مستوى التكيف بذكاء مع الرهانات الجديدة والتغيرات التي يشهدها محيطها الدولي.

❖ سمات السيناريو التراجعي

إن لوحة السيناريو التراجعي، غير المقبولة لمغرب 2025 تنبديء كما يلي:

- **تصاعد ظاهرة "مغرب بسرعات مختلفة"** نتيجة لتنمية غير متكافئة للتراب ولاستعداد غير كاف لرهانات العولمة. وسيؤدي الاستمرار في نهج تركز الأنشطة السوسيواقتصادية على الساحل إلى تكس السكان بالمدن، إذ سحيط بها أحزمة كثيفة يسودها الفقر والبطالة وانعدام الأمن...، مما سيزيد من خطر الانفجار الاجتماعي والتطرف الأعمى. أما القرى فستزداد فقرا أمام رهانات الانفتاح الاقتصادي، وعدم تحقيق قطيعة تامة مع النهج المتبع على مستوى السياسة الفلاحية والتنمية القروية. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تكثيف الهجرة القروية مع ما يترتب عنه من تأثير على المدن التي تعاني من ضعف التهيئة والإعداد. وبصفة عامة، قد تتفاقم التفاوتات السوسيواقتصادية: في مجال التربية بين القروي والحضري وبين الجنسين وفي ميدان ولوج الخدمات الأساسية.
- **ولوج غير متكافئ للعلاج وبقاء معدل الوفيات لدى الأم والطفل في مستوى مرتفع**، وذلك على الرغم من التحسن النسبي للخدمات فيما يتعلق بالتغطية الصحية وتراجع الأمراض القابلة للانتقال. كما أنه من الممكن أن نشهد تدهورا في الخدمات العمومية للصحة مصحوبا بعجز متزايد في مجال التأطير. وستعير شيخوخة السكان المشهد الوباي وسترفع من وتيرة الأمراض المزمنة الانحلالية، وأمراض السرطان، وأمراض الأيض، وأمراض القلب والشرابين والأمراض الحسية الحركية. ولن يعرف تدبير مسألة تبعية وكفالة الأشخاص المسنين إلا تقدما محدودا.
- **وسيكون البلد أكثر عرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية في غياب آليات الوقاية من الكوارث الطبيعية** (انتقاء المناطق وطرق البناء، أنظمة التأمين، تنظيم الإسعافات). وقد يصاحب ذلك إتلاف للموارد الطبيعية يزيد من حدته الضغط الديموغرافي المرتفع وطرق إدارة غير ملائمة تقود إلى أوضاع لا يمكن تداركها فمثلا، قد ينخفض الغطاء النباتي ب 600.000 هكتار من الغابات في أفق 2025 إذا لم يتم اتخاذ أية مبادرة من أجل التصدي للزعة الحالية لإتلاف الغابة والتصحر.
- **اقتصاد قليل التنافسية: قد تتسبب وتيرة نموه المضطربة وغير الكافية في تفاقم البطالة على المستوى الوطني، مع انعكاسات قوية على نسبة الفقر والإقصاء.** وقد نجد في الوسط الحضري نسبة شخص واحد من أربعة وحامل شهادة واحد من ثلاثة في حالة بطالة في أفق 2025 إذا بقي معدل النمو في المستوى الذي يطبع اتجاهها الآن. وقد تستمر البطالة في التأثير أكثر على النساء والشباب. وقد يتسع القطاع غير النظامي كرد على عدم كفاية القطاعات العصرية من الاقتصاد وكفضاء بديل لضبط آثار العولمة. وقد تسير هوامش تحريك الميزانية نحو التقلص، لاسيما وأن منة الخصخصة ستتضرب تدريجيا. وقد يؤثر ذلك أيضا على نفقات استثمار الدولة وتطورات البنية التحتية. ومع ذلك، فمن المرجح أن يحقق المغرب تقدما بارزا في مجال جذب المستثمرين الأجانب، وتكثيف تكنولوجيات الإعلام الجديدة وجذب السياح.

• وهكذا قد تشكل العولمة في حد ذاتها تهديدا للنمو والتشغيل بالمغرب. ذلك أن قطاعات صناعية برمتها قد تعاني، في حالة عدم تأهيلها، من دخول اتفاقيات التبادل الحر حيز التنفيذ، خاصة تلك المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد يتمخض عن انهيار الصناعات الصيدلانية أو النسيج على المستوى المحلي فقدان آلاف مناصب الشغل. كما قد يهدد تحرير المبادلات الدولية المتعددة الأطراف، المترتبة عن عولمتها، النشاط الاقتصادي والتشغيل بالمغرب. وهكذا، قد تنبئ نهاية اتفاقيات الألياف المتعددة (AMF) في فاتح يناير 2005، التي كانت تضمن لمنتجات النسيج المغربية نصيبا في السوق الأوروبية منذ السبعينيات، بالانحطاط المستمر لقطاع النسيج بالمغرب، ماعدا في حال المبادرة إلى العمل على إعادة تكييف عميقة يتم الإعداد لها بشكل جيد وموفق.

• **فعالية غير أكيدة للحكومة** قد تمس بتنمية البلاد إذا لم يتم تصحيح التقصير المرتبط بنظام تدبير الشأن العام: الرشوة، اختلال في سير القضاء، غياب ثقافة تقييم البرامج، فصل وتشنت الحلول القطاعية والأقسام الوزارية، غياب التخطيط وتدبير الزمن في السياسات العمومية. ومع ذلك، قد يترسخ التطور الديمقراطي، بإسهام من لدن الأحزاب السياسية والنقابات. وستواصل الحريات المدنية وانفتاح مجال التعبير مسيرتها التحررية المحتومة. كما سيستمر المجتمع المدني في نشاطه الدؤوب وسيزيد من اتخاذ مبادرات بشراكة مع الدولة، ولكن تحت وصايتها.

❖ توقع نتائج غير مرضية في مجال التنمية البشرية

إن عرض السيناريو التراجعي الآنف الذكر ليس الغرض منه رسم صورة متشائمة للبلاد في أفق 2025 بقدر ما هو محاولة لإثارة للانتباه إزاء المخاطر ذات التأثير الوازن على التنمية البشرية.

حسب هذه الخطأطة، فإنه قد يصعب على المغرب من الآن وإلى حدود 2025 أن يتدارك تأخره في مجال التنمية البشرية: قد يصل مؤشر التنمية البشرية في المغرب إلى نفس الرتبة التي يوجد عليها اليوم بالنسبة لعدد من البلدان التي يمكن مقارنتها مع المغرب. ف فيما يتعلق بالتعليم، إذا أظهر إسقاط الاتجاهات الوازنة الحالية شبه تعميما بالنسبة للتعليم الابتدائي، فإن نسب الاستبقاء المدرسي قد لا تسجل عند نهاية هذا السلك إلا 66% حوالي 2010-2011، مقابل نسبة 90% طالب بها مثلا الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وقد ينعكس ذلك على التعليم الثانوي الإعدادي الذي قد يحرم منه ما لا يقل عن 30% من الأعداد المحتملة وقد تحدد نسبة حاملي البكالوريا في 12% من الفئة التي استطاعت الولوج إلى التعليم الأساسي وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لن يتأتى محو الأمية في أفق 2015، كما هو منصوص عليه على وجه الخصوص في إطار أهداف الألفية في مجال التنمية، بالنظر إلى وتيرة الانجازات في السنوات الأخيرة. وبالتالي لن تكون الموارد البشرية مؤهلة بما فيه الكفاية من أجل مواجهة تحدى التنافسية، إذا ما استقرت نسبة الأمية في 20% عام 2025 ولم يسجل التمدد في السلك العالي سوى نسبة ضعيفة.

إن هذا السيناريو غير المقبول لا بد وان يسائل المسؤولين والنخب وكافة الأمة وإذا كان من الصحيح وجود بديل للمقدم فان تحقيقه على ارض الواقع لا يتسم بمجرد النطق به فهو يقتضي طموحا وعزيمة والتزاما.

2.3 - المغرب المأمول: ممكن التحقيق:

المغرب المأمول والممكن تحقيقه

إن رسم معالم المغرب الذي نطمح به والمستقبل الممكن الذي نتوق إليه، يرتكز على بؤادر التغيير التي تشهدها بلادنا، وأيضا على طموح جماعي مشروع يتمحور المستقبل الذي يتطلع إليه المغرب حول دعم المسلسل الديمقراطي واللامركزية وتقليص التفاوت والإقصاء والأجماد المنسجم في سياق العولمة، وسيتمثل الأفق الذي نتطلع إليه في مجتمع الفرص للجميع والمسؤولية لكل واحد.

❖ سيمات السيناريو المأمول:

• **مغرب تسوده الديمقراطية**، على منفتح على القيم العالمية (حقوق الإنسان، دولة الحق والقانون، الحرية المساواة بين الجنسين...) يحافظ على أصوله، ويعطى قيمة لتنوعه الثقافي، ويتقاسم قيم التقدم، مغرب يتوفر على إدارة أكثر شفافية، تسخر كل جهدها لخدمة المواطن، وعلى نظام لاتخاذ القرار يفضل المدى البعيد على المدى القصير والمخطط له على المرتجل، مغرب تصاغ فيه اختيارات التنمية بطريقة متفق عليها تتلاءم مع السياق البيئي العالمي، مغرب تكون فيه الحكامة الرشيدة متجذرة في سلوك وممارسات جميع الفاعلين في مجال التنمية: الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني.

• **مغرب لا مركزي** تساهم فيه جميع المكونات بطريقة متوازنة في تطور التنمية البشرية بتنوعها وإمكانياتها المادية، مغرب لامركزي يتألف من جهات تحظى بسلطات واسعة في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مغرب تدار فيه المدن بطريقة عقلانية لجعلها مؤهلة اقتصاديا وقابلة للإدماج اجتماعيا ومتألقة ثقافيا، مغرب قد يكون اقتصاده متكامل وراسخا في فضاء ترابي متوازن نسبيا (مدن/قرى، ساحلي/داخلي)، مغرب يدعم العالم القروي في سياساته ويأخذ بعين الاعتبار خاصياته الاقتصادية والبيئية وثقفه الديموغرافي، مغرب تطور فيه الطاقات البديلة (الهوائية، الشمسية) ويستغل ثرواته الطبيعية والمعدنية بطريقة عقلانية.

● **مغرب 2025 هو أيضا مغرب يتحلى مجتمعه بالمسؤولية**، مسؤولية مواطنين يتحكمون في مسار حياتهم ويستغلون الإمكانيات المتاحة لهم بحس من المواطنة والتضامن والتماسك الوطني، سيعي المواطنون بأنه يمكن تسخير طموحاتهم الشخصية لخدمة أهداف الأمة المغربية جمعا، التي سنتقلد فعلا ولايتها أمام المواطنين، وفي هذا الإطار الديمقراطي، ستكون الإدارة مسؤولة عن نجاحاتها وإخفاقاتها، سيتم تقييم السياسات الحكومية حسب نتائجها وجودة تنفيذها (البعد التشاركي، بعد التنمية المستدامة...) وسيكون مجتمع المسؤولية كذلك مجتمع التضامن، مسؤول عن كل أفراد، خاصة الأشخاص المعرضين والمرضى وسياي مجتمع كهذا عن إقصاء أي فرد من أفراد.

❖ نتائج مرضية على مستوى التنمية البشرية

إن المواطن سيكون محرك غاية سياسات التنمية. وسيكون له ولوج ميسر إلى ما يشكل القاعدة الأساس الذي يمكنه من توظيف كل طاقاته. ويتضمن هذا الأساس:

● **المعرفة:** سيتكمن الجميع من الولوج إلى عالم الدراسة والتكوين المهني والمعلومات، سيستفيد الجميع من تربية ذات جودة تتلاءم مع حاجيات سوق الشغل، سيتجسد الاعتراف بمدى أهمية البحث في الاستعمال المنهجي للتكنولوجيا في مجال التعليم وفي الاهتمام المتزايد بالعلوم الأساسية والتطبيقية، ويساهم نظامنا التعليمي في تكوين فئات مثقفة، تتميز بالحس النقدي والبناء، واعية بحقوقها وواجباتها، تحدها روح المواطنة وإرادة الاستماع إلى الآخر والتحاور معه، سيتمكن المواطنون من النماء في مجتمع الإعلام، يتقنون فيه اللغات العالمية مما يسهل عليهم الولوج إلى العالم الرقمي وإلى المعرفة المتاحة، ومجمل القول أن المغرب سيدمج في مجتمع المعرفة، بنظام قائم على التعليم والتكوين والبحث والتنمية الناجعة، يدعم التنافسية في الاقتصاد وحاجيات المجتمع.

● **التشغيل:** سيخرج المغرب من وضعية نقص في العمالة، وقد يصبح بإمكان كل فرد إيجاد عمل مناسب ومؤدى عنه، سيتحول المغرب إلى بلد يتيح فرص الشغل ويوفر الثروات بفضل اقتصاده القوي والمتكامل والتنافسي والمنفتح على باقي دول العالم، وستتجسد هذه التنافسية، التي تعتبر محركا هاما للصادرات، في نمو قطاعات معينة كالسياحة والصناعة الفلاحية والخدمات والمهن الصناعية الجديدة، وسيبتعث القطاع الخاص بفضل تمكنه من الحصول بسهولة على القروض، وبفضل جهاز قضائي فعال وتكوين ملائم لرأس المال البشري، سيتضاعف عدد المقاولات المنتجة للشغل ويزداد التشجيع على إنشاء المقاولات وسيجمع النموذج الاقتصادي الذي سيتبناه المغرب، بين إعطاء الحرية اللازمة للمقولة وبين خلق التماسك الاجتماعي الضروري، ستوزع الثروات بانسجام بين رأس المال والعمل، بهدف تحقيق هدفين يتمثلان في الفعالية والإنصاف، وقد يساهم نموذج المغرب في حل التناقض الدائم الذي يكمن في التعايش بين نسبة مرتفعة من العاطلين الحاملين للشهادات وبين نسبة متدنية للتأطير الاقتصادي، وذلك بإتاحة توظيف أفضل للموارد حسب الحاجيات.

● **الصحة:** سيكون بوسع جميع المواطنين الولوج إلى علاج على قدر من الجودة يتلقونه على وجه السرعة مع مراعاة حقوق المرضى، سيقدم هذا العلاج في مؤسسات تستجيب لمعايير الجودة، فعالة وموزعة جيدا على صعيد التراب الوطني، ستتحسن عموما صحة السكان، مع تسجيل نقص في عدد حالات الأمراض المرتبطة بالاختلاط وبالبوابة وسوء أغلبية عريضة من المواطنين على التغطية الشاملة ضد أخطار المرض.

وفي مجال القول، سيعيش المواطن في مجتمع يوفر الفرص المواتية للجميع، وسيصبح المجتمع مجتمعا يوفر العديد من الامكانيات أمام المواطن تنعش أمام عينيه الأفاق، إمكانية اختيار شغله، إمكانية تتبع التكوين المأمول، إمكانية إنشاء مقاولته بسهولة، إمكانية تغيير مساره المهني، وخالصة القول إمكانية الإمساك بزمام أموره، وسيصبح توسيع مجال الممكّنات هذا بالنسبة للمواطنين الأساسي الذي يتيح تحرير طاقات الأفراد، الأمر الوحيد الذي من شأنه تحفيز تنمية بشرية مستدامة وسريعة، إن ظهور مواطن مستقل واع بواجباته وحقوقه هو الذي سيكون مفتاحا للتنمية البشرية.

4- السير نحو سنة 2025 : رهانات السيناريو المأمول

بفضل المسافة الزمنية التي يتيحها التفكير في نصف قرن من التنمية البشرية، يمكن للبلاد أن تنظر اليوم إلى ماضيها بتأن ورزانة، كما يمكنها أن تستشرف مستقبلها بثقة من خلال مقارنة توفيق بين التقييم الداتي والصرامة، وما بين الإرادية وموضوعية الرؤية، إن بلادنا تحدها ضرورة التعبئة حول مقاصد مشتركة وبناء المستقبل الذي تطمح إليه؛ مستقبل يتم الاعداد له بدل الخضوع لما سيكون عليه.

وللتوجه نحو هذا المستقبل المأمول، يتعين على البلاد، أولا وقبل كل شيء، تحقيق التجاوز النهائي للمعوقات التي تم تشخيصها بعمق، والتي كانت مصدر لعوامل التأخر، التي ماتزال ترهن مستقبلها.

كما ينبغي لبلادنا أن تجعل من بؤر المستقبل رافعات حاسمة: فالمعرفة، الحكامة، الاقتصاد، الإدماج، الصحة واطار العيش، كلها ميادين يجب ان تحظى باولوية الإصلاح والعمل ، تتضافر اليها رهانات جديدة.

ولا عطاء مضمون ملموس لهذه الرؤية، يمكن تحديد عجدد من طرق العمل، وادا كان صحيحا انا الرؤية يمكنكم ان تكون متقاسمة، فان السبل المفضية الى تحقيق اهداف هذه الرؤية تبقى متعددة وتشكل بالفعل موضوع وهدف الممارسة السياسية، غير انه ينبغي : يتعين مراعاة المرونة والقدرة على التكيف في وضع الاجندة الوطنية، بشكل يجعلها قابلة لادماج المستجدات ومختلف الائترارات البديلة، وفي الوقت ذاته ، الانطلاق فمن قدرة البلاد على توطيد بعض اصلاحاتها واوراشها الحاسمة والتي ينبغي لها، بالنظر الى طبيعتها ورهاناتها، ان تسمو عن الظرفيات والتناوبات السياسية، ومن ثم فانه يرجع الى القيادات السياسية انجاز هذا العمل بالرغم من ان " التوافقات" في هذا المضمار لا تتنافى مع الممارسة الديمقراطية، ذلك ان قضايا من

حجم الإصلاح التربوي، والاندماج في مجتمع المعرفة، واعداد التراب ومحاربة الفقر او بالاحرى المعادلة الصعبة للماء تشكل جميعا قضايا حاسمة وبالغة الحساسية، مما يجعلها تستدعي الالتزام بتعاقدات وطنية ممرضة حول اهداف ارادية، لا مناص من تحقيقها.

فأفق 2025، يستلزم من المغرب ان يفوز، على الاقل برهانات المستقبل الخمس التالية :

- توطيد الممارسة السياسية العادية وتقوية التماسك الوطني وتحسين نظام الحكامة؛
- توفير شروط اندماج قوي للمغرب في مجتمع المعرفة؛
- إعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديمغرافية؛
- ربح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامانات والتغلب على الفقر؛
- استغلال فرص الانفتاح ومواجهة تحدياته وتجنب مخاطره، والمضي في مقاربات جديدة بهدف التموثق الجهوي والعالمي؛

1.4 - توطيد الممارسة السياسية العادية وتحسين نظام الحكامة.

سيواصل الحقل السياسي في المستقبل دوره كفضاء جوهري للإصلاحات الحاسمة، ستظل السياسية كثيفة الحضور بحيث يمكن مقارنة الإنجازات التي تم تحقيقها فيها بمثيلاتها في ميادين التنمية، ومن هذا المنظور، يفترض بلوغ مجموعة من الأهداف في جدول الأعمال السياسي خلال السنوات العشرين المقبلة ولا سيما:

- استكمال الانتقال الديمقراطي ودخول البلاد في مسار ممارسة سياسية عادية؛
- جعل الديمقراطية المحلية اختيارا ذا مستقبل، إذ تعتبر النهج الجديد الذي سيضئ الديمقراطية المغربية في المستقبل.
- تجديد نظام الحكامة

❖ من الانتقال الديمقراطي إلى الممارسة السياسية العادية:

يفترض على المغرب ليس فقط أن يستكمل المغرب انتقاله الديمقراطي بل وان يرسخ بشكل مستديم ثوابته في مسار الممارسة السياسية العادية

ولا يمكن لهذا الانتقال أن يتم إلا بفضل أغلبية من الفاعلين المناصرين للديمقراطية تتوجها ملكية دستورية ومواطنة تتولى، ضمن استمرارية دورها التاريخي ويتوافق مع القوى الحية في الأمة قيادة مختلف مراحل هذا الانتقال السياسي.

إن اللعبة السياسية مدعوة لتصبح أكثر حنكة وأكثر انفتاحا.

ستسمح العمليات الانتخابية بالانتقال من تعدد كمي للمكونات السياسية إلى تعددية في المشاريع والبدائل، مما سيفتح المجال لإعادة تشكيل الحقل السياسي الوطني حول مجموعة من الكتل الأيديولوجية الواضحة وتجديد دور النخب، سيقصر دور الدولة على تنظيم قواعد لعبة التنافس السياسي وستصبح شرعية الفاعلين رهينة أكثر بفاعليتهم، عند ذلك، سيكتسب "التفويض" مصداقيته في الممارسة السياسية وسيغدو التناوب السياسي أمرا طبيعيا.

من المنظور، يعتبر دور الأحزاب السياسية حاسما لا مفر منها شأنها في ذلك شأن دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني، إن هذه المجموعات الثلاث للفاعلين مدعوة أيضا لاستشراف المستقبل والتكيف مع التحولات التي يشهدها المجتمع وتغيير الأفكار والتقنيات في كل أرجاء العالم

ان الانتقال النهائي الى التوافق السياسي لا يمكن هو الآخر أن يتم بمعزل عن بيئة يسودها الأمن والاستقرار وبدون موقع معترف به للمعارضة يستمد مشروعيتها من الدستور ان اقتضى الحال

❖ الديمقراطية المحلية، اختيار ذو مستقبل واعد

ان الديمقراطية المحلية مدعوة لخلق المنبع الجديد الذي ستنهل منه الديمقراطية المغربية، فيحلول عام 2025، سيكون المغرب قد شهد ثلاث أشواط من الانتخابات الجماعية ستكون فرصة لنضوج وتحرير الديمقراطية المحلية في البلاد، أن اختيار اللامركزية يجب أن يتجاوز مرحلة الخطاب ليصبح واقعا حقيقيا وينطلق من جديد كفضاء لنشر الممارسة الديمقراطية وتوسيع القاعدة النخبوية وتنظيم سياسة القرب ومشاركة السكان وكذا التخفيف من التعقيد الذي يسود مسلسل اتخاذ القرار.

وضع الثقة في النخب المحلية ومن خلالها في السكان شرط أساسي لتحقيق ديناميكية جديدة للامركزية

وهذه الأخيرة يجب أيضا أن تجد محيطا يكفل انتقالها من إطار الفعل الإداري إلى حقيقة سياسية تؤثر في مختلف مجالات الحياة المحلية.

ولهذا الغرض، يعين تنظيم عمليات تحويل رئاسة للسلط والصلاحيات لفائدة الجماعات الترابية، ان التعليم ما قبل المدرسي والصحة الأساسية والعمل الاجتماعي والبنيات التحتية الأساسية، وغيرها كثير، مجالات يجب ان تدخل في المستقل ضمن صلاحيات الجماعات المحلية، ويمكن بلوغ هذا الهدف أيضا من خلال تحويل الوسائل المناسبة لها ومن خلال القامة شراكة جديدة بين هذه الجماعات المحلية والنسيج الجموعي المحلي، ولا ينبغي في هذا الصدد ان يغيب عن اعيننا الهدف المتمثل في تجاوز النظام الضريبي المحلي الحالي ووضع الوسائل الكفيلة بخلق نظام ضريبي قابل للتعديل رهن إشارة الجماعات المحلية، ولا غرو،

فان الديمقراطية الملحية لا يمكن ان تمارس بشكل صحيح في ظل جماعات معسرة وغير قادرة على خلق اصغر مشاريع التنمية المحلية.

الاختيار الجهوي يشكل ايضا خيارا للمستقبل وذلك لاعتبارات ديمقراطية وسياسية على حد سواء

يجب على البلاد وقد وطدت عزمها على الالتزام بهذا الاختيار، ان توفر للجماعات المحلية الوسائل المناسبة لكي يتحول المنطقة فعليا الى فضاء للتعبير والتمثيل السياسي وترسخ دورها كأداة فعالة لتوجيه السياسات العمومية والمتناسقة والمندمجة، وكما هو الشأن بالنسبة للجماعات، يجب أن تستفيد المؤسسة الجهوية من النقل المهم للكفاءات والوسائل بشكل رئيسي في مجالات إعداد التراب والتنمية الاقتصادية.

وكما هو الشأن بالنسبة للجماعات المحلية فانه ينبغي ان تتمتع المؤسسة الجهوية بتقويت واسع للاختصاصات والموارد، خاصة في مجال اعداد التراب والتنمية الاقتصادية، كما أن العمل على استقرار الخريطة الإدارية بالاعتماد على تقطيع ترابي اكثر عقلانية، وعلى ترسيخ دور المستويين الاستراتيجيين للامركزية المغربية، أي الجماعة والجهة، يشكلان مشروعين هامين لخدمة الديمقراطية والرفع من مردودية السياسات التنموية.

❖ الدفعة الجديدة للحكامة

أولا، سيستفيد نظام القرار العمومي أن تمت عقلنته وأصبح أكثر تفاعلية، حيث يتعين إدماج التدبير الأمثل للوقت فيه على جميع الأصعدة، فتدخل الدولة يكون أكثر فاعلية عندما تتحمل هذه الخيرة مسؤوليتها كاملة عن مهامها كدولة تضع الاستراتيجيات وتنظم السياسات وعندما توفر أقصى قدر ممكن من الشفافية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، هناك ثلاثة توجهات، وان كانت تقنية في مضمونها لكنها استراتيجية في انعكاسها، يتعين مواصلة تنفيذها في المستقبل :

- **العمل على نشر التفكير المستقبلي والتبصر الاستراتيجي ومعرفة المجتمع بشكل اوسع** فالمغرب في حاجة لجهاز يشرف على التوقعات المستقبلية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية بتعاون وتكامل مع شبكة من المعاهد والمؤسسات والمراسد المختلفة، اد ان أي نظام قرار فعال هو نظام يرتكز قبل كل شيء على المعرفة بحيث لا يمكن ان ننصور مشورا مجتمعا بدون مشروع معرفي اجتماعي
- **البحث عن نوع من الاستقرار للبنية الحكومية والإدارية** ، فمن اجل تحقيق فاعلية أفضل للقرار العمومي والتخفيف من حدة التقلبات التي لا تكاد تفارق الإصلاحات والاستراتيجيات والبنيات الوزارية حسب ما تفرضه التحالفات، أن الأوان لتوطيد دعائم استقرار الجهاز الحكومي والتفكير في إصلاح عميق للبنيات الإدارية والمهام الموكلة لها
- **إعادة النظر في تدبير الميزانية الذي يجب أن يندرج ضمن مخطط متعدد السنوات يرتكز على تقيين موضوعي للنتائج المحصل عليها بالمقارنة مع الأهداف المسطرة.**
- **علاوة على ذلك، يعتبر التقطيع الترابي للسياسيات والبرامج العمومية السبيل الواعد لزيادة فاعلية تدخل الدولة، اد يتعين دعم توزيع السلط والمهام ما بين الوزراء كإجراء ضمن إجراءات القانون العام لتوسيع تدخل الدولة في التراب الوطني من خلال الحاكم بشكل خاص، يعتبر التقطيع الترابي أكثر من مجرد خيار حينما يتعلق الأمر بميادين التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر وتوفير الخدمات الأساسية، فهو الأداة الوحيدة الفعالة لتحديد الفئات المعنية وتحقيق أفضل النتائج من حيث التنمية البشرية**
- **من جهة أخرى، يعتبر وضع اليات فعالة تضمن شفافية التدبير العمومي ومسؤولية اولئك الذين أسندت إليهم المناصب العمومية لفترة انتخابية أمرا حاسما، يجب على المغرب خلال العقدتين القادمين ان يخلق وراه بكل عزم وتصميم ظواهر الرشوة وسوء تدبير الموارد العمومية، فالحركية والمساءلة والشفافية والتقييم يجب ان تصيح كلها مبادئ اعتيادية لتدبير الشأن العام، وفي هذا الإطار يعتبر دور مؤسسات المراقبة الإدارية والمالية حاسما كما هو الشأن في ذلك بالنسبة لدور الاعلام**
- **واخيرا يجب النهوض بجودة الخدمات المقدمة للمواطن والسمتعلم وزبون المصالح العمومية لتكون لامعيار الرئيسي لتجديد الثقة في ممثليه وتخصيص الوسائل المناسبة له، كما يتعين على المصالح العمومية تطوير وسائل لقياس مدى تغطية احتياجات المستعملين والالتزام بتحقيق مجموعة من الأهداف الملموسة في هذا الإطار.**

2.4- توفير شروط اندماج قوي للمغرب في مجتمع المعرفة :

يكشل تجديد المدرسة رهانا بالغ الاهمية، يتعلق الامر بمدرسة منتجة للمضامين ولقيم المواطنة وضامنة للرفعي الاجتماعي، وبمدرسة يكون لها اشعاع في محيطها، مندمجة في بيئتها وحاملة لافكار التقدم، مدرسة قادرة على ربح رهان الجودة والتستجابة لمتطلبات القرن الواحد والعشرين، مدرسة يتحمل فيها رجال التعليم، بعد اعادة الاعتبار والمصادقية والاحترام لهم، كامل مسؤولياتهم تجاه اجيال المتعلمين الناشئين، وسيكون في مستطاع مدرسة كهده ان تمد البلاد بالموارد البشرية ذات الكفافي القمينة بتمكينها من ولوج عوامل اقتصاد المعرفة وريبح معركة التنمية.

ومن شأن مدرسة بهذه الموصفات ان توفر للبلاد كذلك النخب السياسية والاجتماعية القادرة على انجاح المشروع الديمقراطي الوطني.

ومن ناحية اخرى فان الامة التي تنخرط في مجتمع المعرفة لا يمكنها الاكتفاء بنقل التكنولوجيات، بل ينبغي لها ان تتوافر على بنيات وقدرات دائية في مجال البحث والتنتمية .

ففي حالة المغرب يتعين سياسة بحث وتنمية متلائمة مع الاهداف الاستراتيجية للبلاد ولحاجيات السكان من شأنها ان تتيح تحسين مستوى الانجاحية، وبالتالي تحقق ارباح مهمة من حيث النمو الاقتصادي واحتلال مواقع في الاسواق الدولية، وبالإضافة الى الاعتراف بالبحث كعنصر اساسي في تنمية البلاد الرفع من مستوى طاقاتها، يتعين على هذه السياسة ان تشجع على تطوير نظم البحث والهندسة والتجديد والرفع من قدرات بلادنا في تملك التكنولوجيا والتحكم فيها، وبالتالي سيمكن لهذه السياسة ان تشجع على تشكيل مجتمع علمي بفضل تعبئة الباحثين المغاربة سواء في الداخل او في الخارج، ويتعين ايضا على مراكز البحث الوطنية ان تشتغل بنظام الشبكات مع نظرائهم على الخارج لاستفادة من التقدم التكنولوجي العالمي، خصوصا من خلال استغلال فرص الحوار مع القارة الاوربية.

ومن جهة أخرى، إن إنجاح الاندماج في مجتمع المعرفة والاتصال، لا يمكن أن يتحقق دون الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، سواء على مستوى المقاولات والإدارات أو على مستوى الأسر. فتطوير هذه التكنولوجيات سيساهم في عصرنة الإدارة وتحسين مستوى تنافسية المقاولات والرفع من نسبة إعلام الساكنة. وإذا كان المغرب يصبو إلى الإنخراط حقا في الاقتصاد الجديد، يتوجب عليه تسريع وتيرة تكوين الكفاءات.

في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتكثيف تجهيز بنيات التعليم والتكوين بالحواسيب وحفظ تكاليف الولوج إلى الخدمات الرقمية.

3.4- إعادة بناء اقتصاد تنافسي يستفيد من انفتاح النافذة الديموغرافية ؛

إن النمو الاقتصادي يبقى ضروريا للرفع من مستوى عيش السكان، وتيسير الاندماج السوسيو-اقتصادي للمواطنين، وتوفير حاجياتهم. وهي ضرورة ملحة بالنظر إلى أنه ليس هناك من خيار أمام المغرب سوى رفع تحدي انفتاح النافذة الديموغرافية، المتوقعة خلال السنوات القادمة.

إنه تحد كبير، بالنظر إلى أن المتغير الديموغرافي، والرهان الذي يطرحه فيما يخص التشغيل، أضحيا يحددان أفق التنمية البشرية للبلاد : وبالفعل، فإنه يتعين الانتقال إلى وتيرة خلق 400.000 فرصة شغل سنويا، في الأعوام المقبلة، عوض المعدل الحالي، المتمثل في 200.000.

وإجمالا، فإن تحويل هذه النافذة الديموغرافية إلى "عائد ديموغرافي" يشكل رهانا تاريخيا، بالنسبة للمغرب، لكونه لن يشهد مثل هذه الفرصة، خلال هذا القرن.

وفي هذا الأفق، يتعين على السياسات الاقتصادية والقطاعية أن تتجه نحو أهداف، أكثر طموحا، للنمو والتشغيل والرفع من مستوى العيش.

فالمطلوب خلال العقدين المقبلين، هو بناء اقتصاد جديد للعالم القروي تتوافر فيه شروط التنوع ويتم فصل حول القطاع الفلاحي بعد إعادة هيكلته وتكييفه مع متطلبات العصر.

كما سيعرف قطاع الصناعة والخدمات حيوية جديدة إذا نجح المغرب في الاندماج في اقتصاد المعرفة، باعتبار الأفق الاستثنائية التي تتيحها عولمة التبادلات. وبهذا الصدد، ينبغي للإصلاح المعلن عنه في مجال النظام الضريبي أن يمضي إلى غايته، مع مراعاة العدالة الاجتماعية وتساوي الجميع أمام الضريبة، وتنافسية المقاولات الوطنية وجاذبية المجالات الترابية.

وفي الاتجاه ذاته، فإن على بلادنا أن تحسن من قدرتها التنافسية لربح حصص جديدة في الأسواق الجهوية والدولية، وذلك بالاستفادة من رفع الحواجز الجمركية، وانخفاض التكاليف اللوجيستية، لولوج أسواق جديدة.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف، نهج استراتيجية مبادرة، في مجال التصدير، بتواز مع سياسة ناجعة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية؛ وذلك ضمن استراتيجية شاملة ومتجددة لتسويق المنتج والموقع المغربي بالخارج. لذلك، ينبغي على بلادنا ألا تتأخر في اعتماد هذه الاستراتيجية، التي تتطلب، بصفة خاصة، التخلي النهائي عن الأساليب الحالية المطبوعة بنشئت الجهود، وتعويضها ببنيات مرنة وفعالة، قميينة بأن تمنح للمغرب تموقعا واعدا في الأسواق الدولية.

كما أن على بلادنا أن تتوفر على رؤية لتنافسياتها الترابية، عبر تشجيع انبثاق "أقطاب جهوية للتنافسية". وهو انشغال يجب أن يظل مركزيا بالنسبة لكل استراتيجية لإعداد التراب، في سياق العولمة.

ومن ناحية أخرى، يتعين على المغرب إعادة توجيه سياسته المائية والطاقية. وبالفعل فإن الطابع المركزي لمسألة الماء يستوجب التوجه نحو مصادر أخرى غير المصادر التقليدية، والتحكم التدريجي في الطلب، لأن البلاد لا يمكن لها أن تستغني عن نهج تدبير أكثر عقلانية وأكثر عدلا للموارد المائية، يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإيكولوجية التي ستواكب، على مستوى كل الأحواض المائية، حالة الندرة المرتقبة.

أما فيما يخص الطاقة، فإن الارتفاع الدائم لأسعار النفط سيضطر المغرب إلى التحكم في استهلاكه للبتروول، وتنويع موارده الطاقية، مع البحث عن مصادر جديدة أقل تكلفة وأكثر حفاظا على البيئة، وتوعية الساكنة بالسبل الكفيلة باقتصاد الطاقة، وبأهمية الطاقات النظيفة والمتجددة.

4.4 - ربح رهان مكافحة جميع أشكال الإقصاء وإعادة تنظيم التضامانات والتغلب على الفقر؛

سيتميز العقدان القادمان بانتقال الرهانات الكبرى للتنمية البشرية نحو المدن، التي سيقطن بها سبعة (7) مغاربة من أصل عشرة (10)، في أفق سنة 2025. وسيصبح اعتماد سياسة حقيقية للمدينة وإعادة تنظيم أشكال التضامن من الأوراش المهمة في هذا المضمار. بالتالي، لا يمكن توقع التطور الحضري وإعداد الفضاءات الحضرية إلا عبر سياسة مندمجة وشمولية للمدينة. فتدبير شؤون المدن لا يمكن أن ينحصر في قضايا التعمير والسكنى.

وبما أن المدن ستصبح مواقع إستراتيجية للتغيير وخلق الثروات، وفي الآن ذاته، مجالات لانتشار ظواهر الإقصاء والفقر، فإن "معركة المدينة" يجب أن تتسع لتشمل كل ما يتعلق بإطار العيش والأمن والنشاط الثقافي والمرافق الحضرية للنقل وتحسين مستوى الانسجام بين المرافق السكنية والإنتاجية للمدن. ومن ثم، فإنه لا يمكن فصل رهان المدينة المدمجة عن الخيارات المرتبطة بالديمقراطية المحلية. وهذا الرهان لن يتم كسبه بدون خلق ميكانيزمات للمشاركة الديمقراطية للسكان في تسيير مدنها وأحيائهم، وبدون نموذج منجد وتشاركي ومسؤول للتخطيط الحضري.

غير أن مسألة السكن ستظل من القضايا الأساسية المطروحة في المستقبل، والتي سيكون من شأن التهاون في معالجتها أن يصبح أمرا بالغ الخطورة. كما أن التمدين يبقى رهينا بتطوير مدن جديدة صغرى وأخرى متوسطة، إضافة إلى إعداد حضري للمجالات بين المدن.

وموازاة مع ذلك، يظل مستقبل العالم القروي مرتبطا بتطور الفلاحة، وهو ما يتعين أن يكون موضع اهتمام خاص. لذلك، لا يمكن التفكير في تنويع الأنشطة القروية إلا عبر رؤية واضحة لمستقبل القطاع الفلاحي نفسه، حيث يشكل التخفيف المتوقع

على الأراضي الفلاحية، في حد ذاته، حلا ملائما يفتح هذه الإمكانيات. ولهذه الاعتبارات، ينبغي الكف عن النظر إلى المجالات القروية كفضاءات للتصحيح الاجتماعي والاستدراك الدائم. فالعالم القروي يستدعي أفقا اقتصاديا واضحا ومنسجما؛ أفق لا يمكن أن يتبلور دون إقامة تمفصل ذكي مع المدن، (من خلال المدن الصغيرة والمراكز الحضرية)، وذلك في إطار منظورات ترابية، قائمة على التشاور، ومدعمة من قبل الدولة، ومن شأنها أن تصل إلى حد اعتماد تمييز إيجابي لفائدة مناطق قروية ذات مؤهلات خاصة.

ومن ناحية أخرى، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية توفر إطارا مستقبليا لإعادة تنظيم التضامانات، وتسريع وتيرة محاربة الفقر والإقصاء. وستمثل السنوات العشر القادمة حيزا زمنيا مناسباً لتحقيق استدراك جد ملموس، في مجال التنمية البشرية.

فمبادرة التنمية البشرية، التي حددت الأفق المطلوب، في هذا المضمار، ينبغي لها أن تتفادى التحول إلى مجرد برنامج لمحاربة الفقر وأن تثبت نجاعتها، كإطار مستقبلي لإعادة تنظيم التضامانات الاجتماعية والترابية، وكأساس مؤمن لفاعلية السياسات والبرامج العمومية.

وعلى المستوى الإجرائي، فإن هذه المبادرة ينبغي أن تشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي الذي يوفر وحدة في الرؤية للبرامج والمشاريع، وآلية للابتكار في مجال الهندسة الاجتماعية والتكفل التشاركي بحاجيات السكان.

وفي السياق ذاته، فثمة قضايا اجتماعية استراتيجية أخرى ينبغي أن تعرف بداية حلول، أكثر طموحا، خلال العقدين القادمين. يتعلق الأمر بنظام الموازنة، بالنظر للتحويلات المرتقبة في القطاع الفلاحي، وللضغوط المقبلة على مصادر الطاقة. كما يتعلق بالتوسيع الفعلي للتغطية الصحية، لفائدة الفئات ذات الدخل المحدود، والمحتاجة، وكذا ضمان التوازن والاستمرارية الضروريين لأنظمة التقاعد التكافئي.

5.4- استغلال فرص الانفتاح والتغلب على تحدياته وتجنب مخاطره، والمضي في مقاربات جديدة للتموقع الجهوي والعالمي.

إن التموقع على الساحة الدولية يقتضي قبل ذلك اعتبار تطور مسلسل العولمة. فالأنماط الجديدة لتحقيق التوازنات في العالم تتوفر على إمكانيات وآفاق تقدم هائلة، ولكنها تكتسي أيضا رهانات كبيرة بالنسبة للدول النامية مثل المغرب والذي يرتبط نموه، من حيث أبعاده البشرية والاقتصادية، بالضرورة بهذه المعطيات الجديدة.

الفضاء المغربي والإفريقي والعربي

إن كلا من السياق الدولي والتطور الاستراتيجي لمنطقة الأورو متوسط، وضرورات التنمية الاقتصادية والمحتمل من المخاطر، مما يفرض على دول المغرب أن تنتظم وأن تخلق إطارا للتعاون الواقعي والفعال. وقد اتضح فيما مضى أن سيرورة بناء الوحدة المغربية كانت جد بطيئة. ونظرا لأسباب موضوعية متعددة، فإن تقوية التعاون بين بلدان المغرب الخمس بات يفرض نفسه تلقائيا. وذلك ليس فقط لأسباب اقتصادية وتبادلية في إطار الفضاء الأورو متوسطي، ولكن أيضا من أجل تدبير المصالح والمخاطر الخاصة بالمنطقة، ومنها المشاكل الإيكولوجية والبيئية والماء، والمناخ، والتصحر، وآفة الجراد، وموت الحيوان، ومختلف المخاطر الصحية، ومشاكل الهجرة، والمشاكل المرتبطة بالأمن ومناهضة الإرهاب.

وقد كان ثمن عدم بناء المغرب العربي مكلفا، ليس فقط بالنسبة للمجموعة الجهوية وحدها، بل أيضا بالنسبة لكل البلدان التي تشكلها، كما أن الكلفة الاقتصادية لعدم بناء المغرب العربي ستكون أشد ثقلا حيث سيكون من تبعاتها خسارة نقط في الناتج الوطني الخام، وتقليص للإمكان التنموي للسكان، ولا سيما في عالم متعدد الأقطاب وفي مواجهة أوروبا الموحدة كشرط يفرض حضوره في الميدان.

وبغض النظر عن هذه الضرورات، فإن للمغرب طموحا يتمثل في إمكانية خلق فضاء متجانس ومفتوح، فضاء جذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولمثيلاتها المغربية، وكذا لسوق شاسعة من أزيد من مائة مليون مستهلك، وبعض النظر أيضا عن الأسباب الموضوعية المرتبطة بالسياسة الواقعية، فإن ما يتعين على الطموح المغربي، المتأسس على مجموعة ذات ثقافات وقيم،

وأيا على التعبير على إرادة السكان، هو أن ينشئ فضاء لتبادل الممتلكات والأشخاص والأفكار. ولا يمكن لهذا المثال المغربي أن يتجسد دون التزام صارم وحازم بقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولذلك فإنه من اللازم أن يوجد حل للتوترات الحالية حول مسألة الصحراء في إطار هذا المنطق التعاوني ويروح يسودها المثال المغربي.

وبفضل انفتاحه الديمقراطي، وفي إطار سياسته الجهوية، فإن المغرب يوفر إمكانية وضع حد لذلك الصراع، في احترام تام لوحده الترابية، ويفتح بذلك فرصة لتحقيق المغرب الأكبر.

وفي إطار المغرب، فإن على المغرب أيضا أن يطور علاقات سياسية متميزة مع جاريه المباشرين، الجزائر وموريتانيا، باستثمار التكامل الاقتصادي الواضح، وبرسمة المقومات السيوسولوجية والثقافية المشتركة بين الرفاء الثلاثة. وإذا كان المغرب في الماضي قد بط أوطد العلاقات مع المجموعة التي تشكل اليو بلدان إفريقيا الغربية، فلا بد من الإشارة إلى أن الحقبة الاستعمارية قد ساهمت بحددة في تقليص جودة تلك العلاقات. ومن ثم على المغرب المستقل، وهو الذي استطاع إعادة ربط الصلة ببلدان إفريقيا الغربية، أن يقيم منذ الآن علاقات تعاون جنوب - جنوب، قد يكون من بين تطلعاتها إعادة ما كان سائدا في الماضي من الأواصر الثقافية والاقتصادية.

والمغرب، باعتباره من أوائل الفاعلين لناء وحدة العالم العربي، ما فتىء يؤكد بقوة التزاماته حول مختلف القضايا، وخاصة منها القضية الفلسطينية. إلا أن العلاقات المتميزة التي يربطها من بلدان المنطقة كافة لم تكن دائما لتتعد إلى الميدان الاقتصادي. ومن الأهداف الأولية لسياستنا مستقبلا، تكثيف التبادلات، والاستثمارات المتبادلة، وإنشاء قنوات للاتصال واستكشاف أفق جديدة للتعاون، سيما في مجال البحث المرتبط بالتنمية، والتكوين، والإنتاج الثقافي.

الفضاء الأورو متوسطي وتقوية التعاون القائم وتنوع الخيارات الاستراتيجية

في إطار ربط المغرب بأوروبا، من الضروري وضع استراتيجيات واضحة تجاه البلدان الأربعة التي تشكل الضفة الشمالية لمحيطنا الأورو متوسطي، وهي شبه الجزيرة الإيبيرية، أي إسبانيا والبرتغال، ثم كل من فرنسا إيطاليا. وهذه البلدان التي هي وغيرها بمثابة أبوابنا المتميزة للولوج إلى أوروبا، هي نفس الآن تلك التي يشاطرها المغرب روابط تاريخية عريقة: إسبانيا، ليس فقط بسبب القرب الجغرافي ولكن أيضا بحكم عوامل تاريخية وجيو إستراتيجية واقتصادية ولغوية وثقافية وبشرية. إن علينا أن نضاعف الجهود بتعاون مع شركائنا الإسبان بهدف بناء منطقة أمن وازدها وثقة حول مضيق جبل طارق.

ولهذا الغرض، فإن علينا معا أن نحدد إستراتيجية واضحة ووفية وعميقة ومستديمة للتعاون الثنائي فيما بيننا تشمل كل المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية والثقافية. ويستدعي وضع هذه الإستراتيجية قبل كل شيء معالجة مسألة تناول بعض مكونات المجتمع والإعلام والنخبة الإسبانية لواقع بلدنا بكيفية لا تخلو من كراهية. ودون السعي إلى أي اجتهاد في هذه المسألة، فإن على المغرب من جهته أن يقوم بمجهود للتفسير ومقاربة نشطة إزاء الرأي العام الإسباني بغية تذويب سوء فهم ومحو كل الأفكار المسبقة لتجاوز كل أشكال الحذر التي يمكن أن تظهر عند اجتياز ظرفية معينة.

البرتغال، جارتنا التي تربطنا بها الجغرافيا والتاريخ. ذلك أن هناك هامش كبير لتنمية وتعزيز علاقاتنا ومبادلاتنا مع هذا البلد، خصوصا وأنه لا وجود لأي نزاع فيما بيننا، بل على العكس من ذلك، نجد شعبانا يتوقان للتقارب فيما بينهما. وهكذا، فإن العامل اللغوي والعلاقات الحسنة مع هذين البلدين من شأنهما أن تتيح لنا التقرب من الجهات الناطقة بالإسبانية والبرتغالية عبر العالم.

إيطاليا، التي يتقاسم معها المغرب القيم المشتركة ضمن الحضارة المتوسطية، لكن ما يزال علينا القيام بالشيء الكثير لاستكمال هذا التكامل من خلال علاقات أكثر فأكثر قوة على جميع المستويات. وعلينا بالتالي إغناء المشترك من قيمنا ومن العلاقات الحضارية من خلال علاقات أكثر مثانة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي بالاعتماد أيضا على التعاون اللامركز. فرنسا، إن التعاون مع فرنسا والذي يتميز بالقدم والنموذجية استطاع أن يبتكر دائما ميكانيزمات جديدة وآليات ملائمة لتطور البيئة الاقتصادية والحاجيات التي تم التعبير عنها عبر المراحل. وكان هذا التعاون دائما منتظما ومتجددا في أغلب الأحيان، واستطاع أن يقوي علاقاتنا ومستوى مبادلاتنا الثنائية.

ولا حاجة اليوم للتدليل على تميز هذه العلاقات الثنائية. يبقى علينا بالنسبة للمستقبل أن نكتف أكثر من مبادلاتنا، في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا، والبحث التنموي وسيولة الرساميل، والتعاون الثقافي. فالمغرب يحتل مكانة متميزة ضمن الفضاء الفرنكفوني. والنظرة الهادئة والرزينة التي نتعامل بها مع التاريخ الذي يجمعنا بفرنسا، بصفحاته السوداء والبيضاء، لن يزيد إلا في تقوية صداقتنا النموذجية.

إن ما قمنا ببنائه مع فرنسا على مستوى الجودة والثقة في العلاقات الثنائية، من شأنه أن يغذي طموحنا المشروع لإقامة نفس العلاقات أيضا مع مجموع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ولا سيما مع ألمانيا، بلجيكا، هولندا والمملكة المتحدة، وهي بلدان تربطها بالمغرب أواصر قديمة وخصبة.

ذلك أن علاقات في هذا المستوى من الجودة، باعتبارها تدرج في المدى البعيد وتغنتي بالتجربة، من شأنها أن تشكل القاعدة الصلبة التي ستسمح لنا ببناء جسور الثقة لمواجهة كافة القضايا، سواء تلك التي يمكن أن تطرح غدا أو المطروحة علينا جميعا اليوم بالأحرى، كالإرهاب والتوترات المتعلقة بالهجرات والبيئة.

وأخيرا فإن العديد من بلدان أوروبا تمثل بلدان استقبال لأغلبية المغاربة القاطنين بالخارج. وهذا الواقع الذي يعكس واقع الشعوب وحركاتها المهاجرة يفرض نفسه علينا ويمكنه من بعض الجوانب أن يشكل وسيلة للتحام وعنصر تقارب وفرصة لخلق روابط جديدة.

غير أن المجهود المرتقب بذله لا ينبغي أن يركز على صعيد تحديد هذه الخيارات الإستراتيجية وما يتعلق بها من تموقع في المستقبل، بل إن على المغرب أن يعطي نفسا جديدا لجهازه الدبلوماسية حتى يصبح أكثر انتشارا وأكثر فعالية، ويرقى لمستوى المعطيات الإقليمية والدولية الجديدة. علينا من الآن العمل من أجل جعل المغرب يتبوأ المكانة التي يستحقها على الصعيد العالمي. ولن ترقى هذه المكانة إلى مستوى الطموح الوطني دون تأهيل الجهاز الدبلوماسي، ودون دبلوماسية موازية نشيطة تستفيد من شبكات رجال الأعمال والجامعيين والفاعلين المنتمين إلى المجتمع المدني، ودون مبادرة اقتصادية دولية تتوخى البحث عن أسواق جديدة واعدة وعن مستثمرين جدد بالبلاد. وعلى المغرب أيضا خلال العقود القادمة ألا يدخر جهدا في تبني إستراتيجية رزينة تقتضي حضوره على مستوى المنظمات الدولية وتأثيره لدى دوائر اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي. كما ينبغي تعبئة المهاجرين المغاربة ليقوموا بدور فعال من أجل تحقيق هذا الهدف الجماعي. إن هذه الرهانات المستقبلية تعتمد أساسا على الشباب المغربي. فالشباب يشكل الدعامة التي سيقف عليها تجديد المغرب ونموه، إذ سيتولى بناء مغرب الغد الذي يحلم به. وعلى الشباب أن يثبت وجوده كفاعل حاسم وكفئة تحظى بأولوية السياسات العمومية، ما أن مستقبل البلاد بات متوقعا عليه. إن على المغاربة أن تكون لهم اليوم كل الثقة في بلادهم وفي قدرتهم جميعا على المضي قدما نحو التنمية والتقدم، ضمانا لتقاطع حلم المغرب الذي نأمله بسبل المغرب الممكن تحقيقه.

على سبيل الختم: دعوة للنقاش من أجل أجندة سنة 2025

يتمثل الهدف من المداخل المقترحة في هذا التقرير إثراء النقاش حول الشروط التي ينبغي توفيرها والتدابير التي يتعين اتخاذها، حتى يتأتى تحقيق المغرب المأمول. وتشكل هذه المداخل، محاولة للإسهام في بلورة ما يسميه التقرير أجندة 2025؛ وهي

أجندة تقتضي تحسين مجموع المحاور الاستراتيجية وتوطيد الإصلاحات الكبرى، التي ينبغي للسياسيات العمومية ببلادنا أن تتمفصل حولها.

وفي السياق نفسه، تقدم المسالك المعبر عنها أجوبة مقترحة للإشكاليات المرتبطة بالتنمية البشرية. ومن شأن هذه المقترحات، في ضوء إغنائها من خلال النقاش العمومي، تنوير أفكار القائمين على القرار والفاعلين السياسيين.

ولقد تم ضمن هذا التقرير تلخيص بعض المسالك التي تحيل إلى بعض المحاور المحددة في التقرير، (بؤر المستقبل)، بالإضافة إلى الانفتاح على العالم.

✓ توطيد الممارسة السياسية العادية وتقوية التماسك الوطني وتحسين نظام الحكامة :

• الشعور بالانتماء للأمة والالتزام السياسي :

- تأسيس خدمة وطنية للجميع، وجعلها مجالاً مفتوحاً لانخراط الشباب الوافد من مختلف الأفاق، في مشاريع جماعية كبرى، مما سيشجع لهؤلاء الشباب فرصة تقوية الشعور بالانتماء لنفس المجموعة الوطنية ؛
- فتح إمكانية اعتماد مبدأ إجبارية التصويت في الانتخابات الجماعية والتشريعية، ابتداء من سنة 2009 ؛
- ضبط مسألة الجمع بين عدد من المهام العمومية، ومحاربة كل أشكال التملص من تقديم الحسابات عن المسؤوليات ؛
- التحلي بأقصى درجات اليقظة إزاء البرامج التعليمية، حتى تعمل على إشاعة وترسيخ قيم المواطنة والتسامح والديمقراطية عبر قناة المدرسة. وكمثال على ذلك مراجعة تدريس التاريخ، باستحضار هذه الروح.
- ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل الأقسام والمؤسسات التعليمية، من خلال الممارسة المباشرة للحياة الديمقراطية، من طرف التلاميذ.

• القضايا المؤسساتية:

تعميق وإنضاج التفكير الجماعي المتعلق بالإصلاحات الدستورية، في ضوء الدروس المستخلصة من التجارب المعاشة، ومن رهانات الجهوية، مع ترجمة الخاصية التعددية لمجتمعنا، وكذا مستلزمات الحكامة الجيدة واحترام حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها كونياً.

• اليقظة والاستباق والتقييم:

- تنظيم اليقظة الاستراتيجية والتحليل الاستشراقي حول مراكز اليقظة، والذكاء الاقتصادي والجيواستراتيجي، ومراكز التفكير المتقاطعة والمتعددة، التي تغطي الفضاء الأكثر اتساعاً، على مستوى حقول المهارات والكفايات.
- الزيادة في عدد المجالات المخصصة للتعبير وللمناقشة وتبادل الأفكار (وسائل الإعلام، دوائر التفكير بطريقة تغني التفكير الجماعي وتضمن جودة النقاش العمومي).
- التكريس الفعلي لتنظيم النقاشات الواسعة للمواطنين حول الملفات الكبرى، التي تهم الحياة السياسية

• الحكامة :

- إحداث هيئة مستقلة لتقويم السياسات العمومية (من حيث آثارها، نجاعتها، تكلفتها، آجال تنفيذها...) مع نشر تقارير عن ذلك وتعميمها على الرأي العام.
- تعزيز دور حقل العمل المتعلق بهيئات الدولة المكلفة بالمراقبة.
- التحديد الدقيق لعدد واختصاصات الوزراء، مع ضمان استقرار الهياكل الإدارية، للتمكن من جعل العمل الحكومي أكثر وضوحاً وشفافية أمام الجميع.
- تقوية دور واختصاصات مرافق الدولة اللامركزية، مع ضمان استقرار بنيتها، على أساس تجميعها في عدد قليل من الأقطاب الجهوية.

• الرشوة

- المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة المتبناة سنة 2005 كمدخل لملاءمة الإطار القانوني المغربي مع العايير الدولية في هذا الشأن؛
- سن قانون حول التصريح بالامتلاكات، يشمل جميع المكلفين بمهام عمومية أو بمسؤوليات إدارية حساسة، سواء منهم الموظفين أو المنتخبين؛

- إحداث وكالة لمحاربة الرشوة، تتمتع بالاستقبال الضروري لكل الحالات ذات الصلة. على أن تناط بهذه الوكالة مهام معاينة ودراسة الظاهرة، واقتراح الحلول الملائمة، وتتبع تطبيقها على أرض الواقع، مع استثمار المعطيات المتعلقة بالتصريح بالممتلكات ؛
- هيكلية وتسهيل ولوج عموم المواطنين للخبر وللمعطيات والمعلومات لدى الإدارات والمرافق العمومية والجماعات الترابية ؛
- تحسيس المواطنين، بواسطة المدرسة، وعبر وسائل الإعلام، باعتماد برامج قابلة للبت وحاملة لرسائل قصيرة، تراعي الشروط الديداكتيكية والتخليية في نقل الإرساليات.

بناء وتقوية اقتصاد تنافسي :

• الابتكار :

- وضع وتفعيل إطار خاص بالشركات التي تركز أنشطتها على البحث والتنمية، وذلك على نحو يماثل البرامج الأوروبية للشركات المبتكرة ؛
- تشجيع خلق المقاولات من قبل المغاربة المقيمين بالخارج، مما يتيح للبلاد فرصة الاستفادة من تجربتهم وخبرتهم في مجالات التدبير والتكنولوجيا، ومن انتمائهم لشبكات دول الاستقبال ؛
- موقعة البلاد ضمن محاور البحث العلمي الجديدة، ذات المردودية المرتفعة، وتطوير المهن المرتبطة بهذه المجالات، من خلال فرق عمل تضم باحثين مغاربة (داخل المغرب وخارجه) ، يتوافرون على شهرة عالمية في هذه الميادين. ويمكن أن تهتم هذه المحاور المجالات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتكنولوجيات الدقيقة، والتكنولوجيات البيولوجية، والبيئة، والعلوم الذهنية، والماء، والطاقة...
- إرساء آليات للحفز والتشجيع على التكوين والابتكار داخل المقاولات.

• الإصلاح الضريبي :

- المزوجة بين متطلبات التنافسية الدولية، والجاذبية المحلية، والتشجيع على الاستثمار واستكشاف الخانات الصناعية، ذات القيمة المضافة العالية، والتوجه الضروري نحو سياسة ضريبية ملائمة اجتماعيا؛
- تبسيط وتثبيت نظام الاقتطاعات الضريبية الإجبارية؛
- إعادة تنظيم النظام الضريبي، في اتجاه توفير الشروط الكفيلة بظهور طبقة اجتماعية متوسطة واسعة ومنسجمة.

• العقار:

- إدماج الاحتياطات النقدية حبيسة الأنظمة الخصوصية في السوق، وذلك بطرق ملائمة ؛
- العمل بإجبارية تسجيل وتحفيز العقارات.

• الاقتصاد غير المنظم :

- توسيع نطاق الاستفادة من القروض الصغرى، من خلال تمديد وتنويع مجالات التمويل، بتشارك مع البنوك ؛
- تشجيع تنظيم الأنشطة غير المنظمة، عبر تبسيط الأنظمة الجبائية وتنظيم المهن في هذا القطاع.

• الفلاحة، الصيد البحري والمجال البحري :

- إعادة بناء اقتصاد القروي مع إعادة تحديد موقع الفلاحة ضمن نظام إنتاج الثروات، بشكل يراعي ضرورة إدماج أنشطة اقتصادية خصوصية ؛
- توجيه الاستراتيجية الفلاحية الجديدة نحو زراعات أكثر تنافسية ومقاومة للجفاف، وأقل استهلاكاً للماء، وخصوصاً الأغراس ؛
- تطوير بحث زراعي، ولاسيما على مستوى المجالات الترابية، مع وضع آليات لنشر المعارف والتقنيات في العالم القروي ؛
- تصور أشكال تمويل جديدة تستهدف أساساً الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، الموفرة لمناصب شغل مهمة ؛
- استكشاف الأساليب الجديدة لتحسين وحماية وصيانة المجالات الساحلية والثروات البحرية، على أساس توجهات المخطط الوطني لإعداد التراب (SNAT).

● الصناعة والخدمات :

- إعطاء الأسبقية لاستغلال نتائج برنامج « EMERGENCE »، وتوفير كل ضمانات النجاح لهذا البرنامج في ميادين خلق فرص الشغل وإنتاج الثروات ؛
- تطبيق المعيارية على المهن، قصد إقامة الأنماط وتعميم طرق الاعتراف بالجودة، وفرض معايير مؤهلات، لتحويل ممارسة بعض المهن ؛
- التشجيع على تكوين أبطال وطنيين يمكنهم لعب دور قاطرات بالنسبة لقطاعات بكاملها ؛
- فتح تفكير موسع حول نظامنا المصرفي.

توحيد شروط اندماج فعال للمغرب في اقتصاد ومجتمع المعرفة

● التربية، الثقافة والتكوين :

- حشد كل الشروط الضرورية لإنجاح الإصلاح التربوي الجاري ؛
- إعادة محورة المدرسة على المعارف الأساسية، وترسيخ قيم المواطنة والتربية على الاندماج الاجتماعي ؛
- إعطاء الرياضة مكانتها الكاملة في المدارس والجامعات ؛
- اعتماد مبدأ "الجامعة المفتوحة"، حتى يتمكن كل فرد، في أية مرحلة من مراحل مساره المهني، من الاستفادة من برامج تكوينية، لتحسين كفاياته وترقيته المهنية والاجتماعية، مع مراعاة شروط المرونة والملاءمة ؛
- إعطاء مكانة متميزة للثقافة في التربية وفي وسائل الإعلام، من خلال تثمين التراث والإنتاج الثقافي المغربي، في مختلف صيغته وتعبيره، مع الانفتاح على الثقافة العالمية ؛
- تأمين الإنفاق العمومي المخصص للثقافة، من خلال تخصيص ميزانية تتناسب مع نسبة قارة من الناتج الداخلي الخام.

● اللغات :

- إيجاد حل متوازن للمعادلة اللغوية القائمة في بلادنا، بالارتكاز على إسهامات اللغة العربية الكلاسيكية والأمازيغية والعربية الدارجة ؛
- تجاوز الهوية اللغوية، واعتماد اكتساب لغتين أجنبيتين وإتقان استعمالهما، كشرط أساسي يتعين توافره في المغاربة حملة الشهادات الجامعية، وذلك في أفق سنة 2025.

● التكنولوجيا :

- إنشاء أقطاب تكنولوجية تجمع بين مختلف المدارس والجامعات، وتكون قادرة على تشكيل ثقل كاف، كفيل ببناء أقطاب الامتياز، ذات طموح دولي ؛
- تسريع استدخال وتعميم تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات الحياة والأنشطة ؛
- الاستفادة من انخراط المغرب في « مشروع » غاليليو لفائدة الصناعة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات، مع جعله مجالاً من المجالات ذات المردودية الكبرى في مجال التصدير.

ربح رهان محاربة الإقصاءات وإعادة تنظيم التضامات والتغلب على الفقر

● التدبير الحضري وسياسة المدينة :

- إرساء أسس سياسة للمدينة أكثر إدماجاً وقدرة على استباق حركات الهجرة ؛
- وضع جميع الخدمات الجماعية الحضرية تحت مسؤولية وحيدة (مرور، نقل عمومي، تدبير شؤون المجالات العمومية للرياضة والثقافة، مساحات خضراء، نظافة ومعالجة النفايات، تشكيل احتياطات عقارية...) مع إشراك القطاع الخاص؛
- تعزيز الإجراءات التشجيعية الهادفة إلى تملك السكن (نظام ضريبي، قروض، عقار)، وإعادة الاعتبار للبرامج العقارية الكبرى الموجهة للكراء، لتسهيل ولوج السكن وضمان الحركية ؛

- إعادة تنظيم الأحياء، مع مراعاة المشاركة الديمقراطية، وإشراك الشباب في تحمل مسؤولية تدبير الفضاءات الرياضية والثقافية القريبة، وكذا في الخدمات الاجتماعية للجماعة.

● إعداد التراب والتضامات المجالية :

- وضع مشروع لتقطيع جهوي جديد أكثر مراعاة للخصوصيات الجغرافية الطبيعية، ولمؤهلات المجالات وتنافسيتها ؛
- سن سياسة حقيقية لفائدة المناطق الحبلية تندمج فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تكون متمفصلة مع تدبير الأحواض المائية وتنبني على مبدأ التضامن بين المرتفعات والسفوح؛
- اعتماد التصميم المديرى لإعداد التراب كأداة استشرافية للمجال، وإيلاء دور استراتيجي للجهات في تجسيد هذه السياسة (عقود وبرامج ما بين الدولة والجهات، وتطبيق مبدأ التضامن بين الجهات).

● الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر:

- تنظيم محور تلتقي فيه التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية لكل من الدولة والهيئات المحلية والتنظيمات الجموعية حول الرؤية والمنهجية التي جاءت بها المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية، مع إعادة هيكلة وضمان اندماج البنيات والبرامج الاجتماعية القائمة ؛
- إعادة النظر في نظام الموازنة قبل دخول اتفاقيات التبادل الحر الموقعة من طرف المغرب، حيز التنفيذ ؛
- التطبيق الميداني والواسع للتغطية الصحية لفائدة الأشخاص غير المأجورين، وبلورة أنظمة تقاعد قادرة تكيف مع تطور النمو الديمغرافي ومع وضعية الشغل.

استغلال فرص الانفتاح وتجاوز تحدياته ومخاطره والمضي في مقاربات جديدة للتموقع الجهوي

- العمل على إنجاز مشاريع كبرى للبنية التحتية، عبر- مغاربية وعبر-إفريقية؛
- تشجيع التعاون المركزي بين الجهات المجاورة للحدود؛
- جعل المغرب ملتقى حقيقيا (Hub) بين الفضاء الأورو متوسطي والدول الإفريقية وذلك عبر الاستفادة من القرب من الأسواق الأوروبية ومن بنيات النقل واللوجيستيك الوطنية؛
- تقوية تواجد المغاربة داخل المنظمات الدولية الجهوية؛
- الارتكاز على المكتسبات الديمقراطية الوطنية، المعترف بها دوليا من أجل تفعيل آليات أخرى غير تلك المتعلقة بمجال الدبلوماسية التعاقدية؛
- تنظيم وتشجيع التعاون الثقافي والتربوي مع البلدان الإفريقية؛
- توفير المناخ الكفيل ببروز فضاءات ثقافية وقنوات للتفكير مع شركاءنا.